# المحددات الاقتصادية للفساد في مصر خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠)
# Economic determinants of corruption in Egypt during the period (1996-2020)

شيرين عادل

أستاذ مساعد بكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية

**المستخلص:**

بالرغم من جهود الدولة الواضحة في محاربة الفساد، إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال والتوقعات، حيث استمر مؤشر الفساد في الارتفاع خلال فترة الدراسة بمتوسط ٠.٦٪ سنويًا، ليصل إلى ٧٧ نقطة عام ٢٠٢٠ ولايزال أعلى من متوسط الفساد في منطقة الشرق الأوسط الذي بلغ ٦١ نقطة في ذات العام، لتحتل مصر بذلك المرتبة الثانية عشر من أصل ١٨ دولة بالمنطقة للعام نفسه. لذا يهدف البحث إلى تحديد الأسباب الاقتصادية الرئيسة للفساد في مصر وتحديد الأهمية النسبية لكل منها خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠٢٠). ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث منهج التكامل المشترك (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM). وخلص البحث إلى النتائج التالية: التعليم هو أهم العوامل التي تؤدي إلى محاربة الفساد في مصر سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل. حيث إن الشخص المتعلم قادر على تحسين دخله بوسائل شريفة وعدم اللجوء إلى الرشوة والوسائل غير المشروعة لتحقيق ذلك، حيث تتعدد أمامه الفرص والوسائل المتاحة لزيادة دخله وتوفير حياة كريمة لأفراد أسرته، فضلاً عن ذلك فإن التعليم يوسع الأفق ويجعل المواطن مضطلع على حقوقه ويعلم واجباته فيميل إلى احترام القانون حتى يأمن العقاب. بينما جاءت كل العوامل الأخرى مدعمة للفساد في مصر، حيث ترتبط زيادة النمو الاقتصادي في مصر بزيادة الفساد من خلال عمل مشروعات تنموية غير مناسبة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة بشكل غير كفء. فضلاً عن ذلك فإن زيادة حجم الحكومة يؤدي إلى زيادة الفساد في مصر، حيث يرتبط الإنفاق الحكومي بعدم كفاءة تخصيص الموارد وارتفاع معدل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، مما يخدم الفساد بكل مستوياته. وأخيرًا جاءت تعاملاتنا مع الخارج –سواء من خلال المساعدات الإنمائية أو الانفتاح التجاري أو الاستثمار الأجنبي المباشر– كلها مرتبطة بزيادة معدلات الفساد في مصر خلال فترة الدراسة.

**الكلمات الدالة:** الفساد – مصر – محددات اقتصادية – التكامل المشترك – نموذج (ARDL)

**Abstract:**

Despite the clear efforts of government to control corruption, which represented in adopting a set of new policies to combat it, the results were disappointing. The corruption index continued to rise during the study period at an average of 0.6% annually, to reach 77 points, which is greater than the average of the corruption in the Middle East region in 2020, making Egypt rank 12th out

of 18 countries in the region for the same year. Therefore, the research aims to identify the main economic causes of corruption in the Egyptian economy and determines the relative importance of each determinant over the period (1990-2020). To achieve this goal, the research used the co-integration approach (ARDL) and the error correction model (ECM). The research concluded the following results: Education is the most important determinant that control corruption in Egypt, whether in the short or long term. While all other factors supported corruption in Egypt, as the increase in economic growth in Egypt is linked to the increase in corruption through inappropriate development projects and inefficient exploitation of scarce economic resources. In addition, increasing the size of the government leads to an increase in corruption in Egypt, as government spending is linked to inefficient allocation of resources, a high rate of bureaucracy, and administrative complexities. Finally, our cooperation with abroad - whether through development aid, trade openness, or foreign direct investment - are all linked to the increase in corruption rates in Egypt.
**Keywords:** corruption – Egypt – economic determinants – co-integration – ARDL approach

**١: مقدمة**

يُعد الفساد (Corruption) قضية عالمية تعاني منها كافة دول العالم بدرجات مختلفة، إلا أن محددات الفساد ليست واحدة بكافة الدول. كما أن الفساد ظاهرة قديمة في تاريخ البشرية كلها، فعلى سبيل المثال اعتاد الفراعنة في مصر القديمة على تقديم رواتب أعلى لجامعي الضرائب من أجل زيادة تكلفة الفرصة البديلة لإثراء أنفسهم، ومن ثم لا يتلقون الرشاوي من دافعي الضرائب (Abdel-Latif, et al., 2018). والفساد له جوانب متعددة سواء اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، وتنعكس آثاره السلبية على كافة تلك الجوانب بالمجتمع.

نتيجة لذلك فقد اكتسبت دراسة الفساد أهمية كبيرة في البحث والتحليل للحد منه ومن آثاره السلبية على المجتمع، وقد ساعد على زيادة الأبحاث المهتمة بدراسة الفساد في السنوات الماضية، وبخاصة منذ تسعينيات القرن الماضي ظهور بعض المؤشرات الدولية لقياس الفساد، لعل أهمها مؤشر الفساد العالمي (“CPI” Corruption Perceptions Index) الذي قامت منظمة الشفافية العالمية (International Transparency Institute) بتقديمه في عام ١٩٩٥، ومؤشرات الحكم الدولية (Worldwide Governance Indicators “WGI”) المقدمة من قبل البنك الدولي في عام ١٩٩٦[١]، التي أمكن من

[١] تتمثل مؤشرات الحكم الدولية هذه في: التصويت والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، والتحكم في الفساد.

خلالهما التعرف على مستوى الفساد في المجتمع ومقارنته بالمجتمعات الأخرى، فضلاً عن تحديد أسبابه وقياس آثاره وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية (Bhaskara, et al., 2008). وقد ازدادت الأبحاث التي تتناول هذه الظاهرة، ورغم ذلك لا يزال هناك اختلاف فيما يتعلق بأسباب الفساد فيما بين المجتمعات وبعضها، وذلك لأنها تجمع بين عديد من الجوانب والأسباب الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية، والثقافية، والدينية، والسياسية. ونتيجة لذلك تختلف السياسات التي يمكن استخدامها للسيطرة والحد من الفساد فيما بين المجتمعات وفي نفس المجتمع من وقت إلى وقت آخر.

سوف يركز هذا البحث على تناول الأسباب الرئيسة للفساد في الاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الماضية، ولاسيما الأسباب الاقتصادية، وذلك للوقوف على أهم هذه الأسباب التي كانت وراء ارتفاع مستوى الفساد بالمجتمع المصري بصورة ملموسة خلال تلك الفترة، الأمر الذي يسهم في وضع السياسات الملائمة للحد من الفساد في المستقبل.

**١ – ١: مشكلة البحث**

يُعاني الاقتصاد المصري مثل معظم اقتصادات الدول النامية الفقيرة من انتشار وزيادة الفساد على كافة المستويات، وقد ازدادت الأمور سوءً خلال العقود الثلاثة الماضية، نتيجة لعدم كفاءة الحكومة وضعف الإدارة الاقتصادية وغياب القانون. حتى أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي تبنته الحكومة المصرية في بداية تسعينيات القرن الماضي لم ينجح على المدى الطويل في تحقيق أهدافه وعلاج المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المصري، بل وارتبط به زيادة حجم الفساد ولاسيما من خلال عمليات خصخصة المشروعات العامة، وقد انعكس ذلك سلباً على عمليات التنمية الاقتصادية بالمجتمع المصري (UNDP, 2002). وقد كان ذلك من الدوافع الأساسية لقيام ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، التي لم تنجح في القضاء عليه كما طمحت، بل ارتبط بها زيادة الفساد وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي خلال السنوات التالية لها، حيث إنه وفقاً لمؤشرات الحكم الدولية زاد حجم الفساد في مصر من ٦١.٣ نقطة في عام ١٩٩٦، إلى ٧٧.٤ نقطة في عام ٢٠٢٠، أي أنه زاد بنسبة ٢٦٪ في نهاية الفترة مقارنة ببدايتها (WB, 2020)، بمعدل زيادة يقارب ١٪ في المتوسط سنويًا. وبالتالي تدور مشكلة البحث حول تحديد الأسباب الاقتصادية الرئيسة التي أسهمت في زيادة مستوى الفساد بالاقتصاد المصري خلال العقود الثلاثة الماضية، وتحديد الأهمية النسبية لكل منها.

**١ – ٢: أهمية البحث وهدفه**

تتمثل **أهمية البحث** في تصديه لواحدة من أهم القضايا المعاصرة على الساحة المصرية في الظروف الراهنة التي يمر بها المجتمع، ومن أجل تحقيق النهضة الاقتصادية المنتظرة جراء برامج الإصلاح الاقتصادي التي بدأتها الحكومة، ويتمثل ذلك في التحقق من الأسباب الرئيسة للفساد بالاقتصاد المصري، فضلاً عن تحديد الأهمية النسبية لكل منها في الأجلين الطويل والقصير. كما أن إجراء هذا البحث بصورة مستقلة على الاقتصاد المصري يكون أكثر أهمية، الأمر الذي يساعد في صياغة السياسات والتدابير الملائمة وتوجيه السياسة العامة بما يتناسب مع الظروف المحلية للسيطرة والحد من الفساد به. لاسيما أنه لا توجد الدراسات الكافية بهذا الشأن في الاقتصاد المصري، ومن ثم يسهم هذا البحث في ملء الفجوة في الأدب الاقتصادي في هذا المجال.

وفقاً لذلك، فإن **الهدف الأساسي** لهذا البحث يتمثل في تحديد الأسباب الرئيسة للفساد في الاقتصاد المصري سواء بالأجل الطويل أو الأجل القصير وتحديد الأهمية النسبية لكل منها خلال فترة الدراسة، وتقديم مجموعة من التوصيات بهدف مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية واتخاذ الوسائل والإجراءات الملائمة للحد من الفساد بالمجتمع المصري بناءً على أسس علمية سليمة في كل من الأجل القصير والأجل الطويل.

**١ – ٣: منهج البحث**

يستخدم البحث المنهج الاستنباطي من خلال استعراض الفكر الاقتصادي للفساد وعرض نتائج الدراسات السابقة لاستخلاص فرضيات البحث. كما يستخدم البحث المنهج الاستقرائي من خلال استقراء البيانات الكمية عن مستوى الفساد وتطوره، والعوامل الرئيسة المؤثرة فيه خلال الفترة (١٩٩٦–٢٠٢٠)، ويتم تقدير أثر هذه العوامل من خلال النموذج القياسي الذي يعتمد على أسلوب التكامل المشترك واختبار الحدود ونموذج (ARDL) لتقدير علاقات الأجل الطويل، ثم من خلال نموذج تصحيح الخطأ (ECM) يتم تقدير علاقات الأجل القصير.

**١– ٤: خطة البحث**

ينقسم البحث إلى أربعة أقسام – فضلاً عن المقدمة – تتناول على الترتيب: تعريف الفساد ودراسة محدداته في الأدب الاقتصادي، تطور حجم الفساد في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)، قياس محددات الفساد خلال تلك الفترة في الأجلين القصير والطويل، وأخيرًا النتائج والتوصيات.

**٢: الفساد في الأدب الاقتصادي: تعريفه وآثاره ومحدداته**

استحوذت دراسة الفساد على اهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية التطبيقية في الآونة الأخيرة، نظراً لما يترتب عليه من تأثير سلبي على النشاط الإنتاجي والاستثماري، وبالتالي على عديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بالمجتمع. وقد تناولت عديد من الدراسات هذه الجوانب من خلال البيانات القطاعية، أو بيانات السلاسل الزمنية، أو من خلال بيانات السلاسل القطاعية. وسوف يتم تناول هذا القسم من خلال تناول كل من: مفهوم الفساد وأهم أشكاله، وآثاره، وأهم محدداته وبخاصة في الدول النامية.

**١.٢: مفهوم الفساد وأشكاله**

إن الفساد ظاهرة اجتماعية عامة تعاني منها كافة الدول، ولكن بنسب متفاوتة، كما أن له جوانب متعددة، ومن ثم فقد تعددت تعريفاته ولا يوجد تعريف واحد محدد له، شأنه في ذلك شأن معظم المصطلحات في العلوم الاجتماعية (Adenike, 2013). إذ يعرف الفساد بأنه "إساءة استخدام الوظيفة العامة والمنصب العام من أجل تحقيق مكاسب خاصة من قبل الموظفين العموميين أو الكيانات المختلفة" (Adela, et al., 2014; Aisen & Veiga, 2010). أو أنه استخدام المنصب العام لتحقيق مكاسب خاصة (Abdel-Latif, et al., 2018). كما يعرفه البعض الآخر على أنه عملية اكتساب الثروة أو السلطة أو النفوذ من خلال الوسائل غير المشروعة، ومن ثم يتم تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة (Oni & Awe, 2012).

أما عن أشكال الفساد، فقد قام البنك الدولي بتحديد الأنشطة التي تندرج تحت تعريف الفساد، مثل استغلال الوظيفة العامة في تحقيق الكسب الخاص، كأن يقوم موظف بقبول أو طلب رشوة لتسهيل عقد أو طرح مناقصة عامة، أو عندما يقدم وكلاء لشركات أو أعمال خاصة رشاوي للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين وتحقيق أرباح خارج الإطار القانوني. ووفقاً لمنظمة الشفافية العالمية، يعرف الفساد على أنه أي فعل ينطوي على إساءة استخدام الوظيفة العامة من أجل خدمة المصالح الشخصية ومصالح الآخرين. وبالتالي فإنه يمكن أن يحدث الفساد ليس من خلال الرشوة فقط وهو الشكل الأكثر انتشاراً للفساد، ولكن هناك أشكال أخرى خطيرة مثل الاحتيال، والابتزاز، والكسب غير المشروع، والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي من خلال القرارات الإدارية العليا، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية سواء لصالح الأفراد والعائلات، أو على أسس سياسية أو دينية أو إقليمية، وكذلك إساءة استخدام الأموال والأصول العامة، وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب

الخاصة، وقروض المجاملة التي تمنحها المصارف بدون ضمانات كافية لكبار رجال الأعمال، وعمولات عقود البنية التحتية وصفقات السلاح، والعمولات والإتاوات التي يتم الحصول عليها بحكم المنصب والاتجار بالوظيفة العامة (Ghalwash, 2014; Dimitraki, 2010; Deyshappriya, 2016)، (العربي، نجا، ٢٠٠٥).

وتندرج هذه الأشكال المختلفة تحت نوعين من الفساد هما: الفساد الكبير، والفساد الصغير، حيث ينطوي **الفساد الصغير** أو الفساد الفوضوي على دفع الرشوة والعمولة للموظفين والمسئولين في الحكومة في مقابل الحصول على الخدمات المستحقة لهم أو لتسريع الحصول عليها، وكذلك الرشوة في القطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، أو الحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي وفي قطاع الأعمال العام والخاص (العربي، نجا، ٢٠٠٥).

أما **الفساد الكبير**، وهو الفساد المنظم المرتبط بأعمال النخبة السياسية الذين يستغلون سلطاتهم في تغيير السياسات الوطنية، فضلاً عن تنفيذ السياسات التي تخدم مصالحهم الخاصة، ويتم تحويل الإنفاق العام إلى تلك القطاعات والأنشطة التي تحقق المصالح الخاصة ولا تعطي الاهتمام الكافي للأعمال والأنشطة التي تخدم المصالح العامة. كما يرتبط هذا النوع من الفساد بالصفقات الكبرى، مثل صفقات المقاولات وتجارة السلاح والحصول على التوكيلات التجارية للشركات متعددة الجنسيات (Mashal, 2011,).

**٢.٢: آثار الفساد**

تشير عديد من الدراسات أن الفساد يعمل على توجيه الاستثمارات العامة إلى المشاريع الكبرى مثل البناء والبنية التحتية وليس إلى المشروعات الأكثر أهمية للفقراء، لأن مثل هذه المشروعات الكبيرة تزداد بها مساحة الفساد (Ghoneim & Ezzat, 2016). وبالتالي يترتب على الفساد تكاليف اقتصادية واجتماعية إضافية، لأنه يعمل على إقامة الحكومات لمشاريع لمجرد توليدها لمزيد من الرشاوي بدلاً من انعكاسها لأولويات التنمية، كما تظل هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى – التي لم تكن مجدية اقتصادياً، ومن ثم تستنزف الموارد النادرة بالدول النامية– قائمة لعدد كبير من السنوات (Tachiwou, 2014; Jalal & Mustapha, 2016).

يتضح مما سبق، أنه يترتب على الفساد عديد من الآثار السلبية نتيجة لما يترتب عليه من تشوهات اقتصادية لعل أهمها يتمثل في:

- سوء تخصيص الموارد الاقتصادية، سواء على جانب الإنتاج أو على جانب الاستهلاك، ومن ثم إعاقة عملية التنمية، حيث يسهم الفساد في استمرار الدولة في دوامة التخلف والفقر، بسبب تهريب الأموال للخارج وإقامة مشروعات عقيمة، وانخفاض الاستثمار وسوء توجيهه والحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية، بل وهروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، وتعرض البلاد لأزمات العملة، وبالتالي إعاقة بناء قاعدة إنتاجية سليمة، مما يحد من التراكم الرأسمالي في الدول النامية.
- تشويه القرارات الرسمية، وبالتالي إهمال الأولويات تفضيلاً لمشاريع يحددها المسئولين وتحقق مصالحهم، ومن ثم تحويل الإنفاق الحكومي من الأنشطة ذات الإنتاجية الأعلى إلى الأنشطة الأقل إنتاجية.
- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية، متمثلاً في سوء توزيع الدخول والثروات المصاحب لعملية النمو الاقتصادي لأن الفساد يكون بمثابة ضريبة تنازلية، حيث تدفع الأسر ذوي الدخل المنخفض نسبة كبيرة من دخولها للحصول على الخدمات العامة، فضلاً عن ارتفاع معدلات الفقر.
- زيادة حدة عجز الموازنة العامة للدولة، نتيجة لانخفاض الإيرادات الحكومية، وزيادة الاستثمار والإنفاق الحكومي.
- ضعف الشرعية السياسية، مما تضطر الحكومات إلى استخدام القوة والتدابير القهرية للمحافظة على النظام السياسي الذي يخدم مصالحها، مما يعوق النمو والتنمية الاقتصادية ( Tachiwou, 2014؛ نجا، ٢٠١٧).

**٣.٢: محددات الفساد**

ينتشر الفساد على نطاق واسع بالدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، حيث تزداد الرشوة والكسب غير المشروع في الدول والطبقات الفقيرة، وبخاصة في ظل زيادة البيروقراطية، حيث تدفع الرشوة لإنجاز الأعمال وتخطي البيروقراطية وتفادي كثرة القوانين وتجنب الضرائب (Ghalwash, 2014). ولا يكون ذلك لأن شعوب الدول النامية مختلفة عن شعوب الدول المتقدمة، ولكن لأن الظروف تكون مهيأة بصورة أفضل لذلك بالدول النامية نتيجة لضعف الإطار المؤسسي بالدولة، وزيادة دور الدولة في النشاط

الاقتصادي وزيادة المخصصات المالية العسكرية، حيث إن معظم هذه الأنشطة تكون سرية، ومن ثم توفر مجالاً خصباً للفساد (Daniela, et al., 2011).

يمكن حصر **أهم محددات الفساد** التي تم استخلاصها من الدراسات التطبيقية **بالجدول رقم (١) م** تلك التي ركزت على الدول النامية والاقتصادات التي تمر بالمراحل الانتقالية قدر الإمكان، للاستفادة بها في واقع الاقتصاد المصري **ولاستخلاص فرضيات البحث** كما يلي:

**(١) التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي:** يعد مستوى الناتج والتنمية من المحددات الرئيسة لمستوى الفساد في الأدب التطبيقي بالمجتمع، حيث إنه على الرغم من انتشار الفساد بكافة دول العالم، غير أنه عادة ما يكون مستوى الفساد في الدول النامية منخفضة الدخل أكبر مقارنة بالدول المتقدمة والدول مرتفعة الدخل. وذلك لأنه مع ارتفاع مستوى التنمية يعمل هذا على تحسن الأداء المؤسسي، وارتفاع مستوى المنافسة، كما يرتفع مستوى التعليم، وتتحسن مستويات الأجور، وكذلك يقترن هذا بتحسن وسائل النقل والمواصلات والاتصالات، ويرتفع مستوى التحضر، وكذلك نمو وسائل الإعلام، ويحدث تحسن في المهارات الإدارية والمحاسبية، ويزداد حجم الطبقة المتوسطة الحضرية، والقوة العاملة الحضرية (Adela, et al., 2014). وبالتالي فإن ارتفاع مستوى التنمية يقترن بتحسن في مستويات المعيشة ويصاحبه عديد من التغيرات الإيجابية والمؤسسية والديمغرافية التي تسهم في الحد من الفساد (Abdel-Latif, et al., 2018; Ata & Arvas, 2011; Cariolle, 2018). كما أن ارتفاع مستوى الدخل يؤدي إلى مجموعة من التحسينات في رأس المال البشري، وإدارة الموارد العامة، وسيادة القانون، وكل هذه العوامل تسهم في الحد من الفساد (Ahmed & Pulok, 2013). وبالتالي يمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي: **الفرضية الأولى: أنه كلما ارتفع مستوى التنمية الاقتصادية بالدولة ينخفض مستوى الفساد بها، والعكس صحيح.**

هذا بينما اختلفت النتائج التطبيقية من دراسة لأخرى حول أثر النمو الاقتصادي على الفساد، فأثبتت دراسة (Lazreg & Mohammed, 2019) أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما توصلت دراسة كل من (Ghanity & Hastiadi, 2016; Sheikh, et al., 2017; Alsarhan, 2019; Shakeel, et al., 2020) إلى أن النمو الاقتصادي له أثرًا سلبيًا على الفساد في كل من: ٩٢ دولة حول العالم، ودول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، ودول الشرق الأوسط،

وباكستان على الترتيب، فضلاً عن ذلك فقد جاء أثر النمو غير معنوي على الفساد وفقًا لدراسة كل من: (Ata & Arvas, 2011) في أوروبا، ودراسة (Abdelbaki, 2017) في مصر.

**(٢) رأس المال البشري (مستوى التعليم):** يُعد الارتفاع بمستوى رأس المال البشري وبخاصة من خلال الارتفاع بمستوى التعليم من العوامل التي تسهم في الارتفاع بكفاءة عمل المؤسسات بالمجتمع، وتحسين مستوى المسؤولية الاجتماعية ويزيد من التماسك الاجتماعي للحد من السلوكيات غير القانونية للأفراد، وكذلك يحسن من عمليات الرقابة على السياسات العامة وصنع القرار العام، وكل هذه الأمور تسهم في تقليل مستوى الفساد بالمجتمع (Abdel-Latif, et al., 2018). ولذا فقد اتفقت معظم الدراسات التطبيقية (Ghaniy & Hastiadi, 2017; Abdelbaki, 2017; Sheikh, et al., 2017; Cariolle, 2018; Alsarhan, 2019) أن التعليم من أهم العوامل التي تؤدي إلى التحكم في الفساد والتخفيف من حدته في مناطق العالم المختلفة. وبالتالي يمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي، **الفرضية الثانية: أنه كلما ارتفع مستوى التعليم بالدولة ينخفض مستوى الفساد بها، والعكس صحيح.**

**(٣) التضخم:** يُعد التضخم أحد الأسباب الرئيسة لارتفاع مستوى الفساد بالمجتمع، لأنه في ظل التضخم ترتفع أسعار السلع والخدمات بينما لا ترتفع دخول الأفراد النقدية بنفس المعدلات، ومن ثم تنخفض دخولهم الحقيقية، مما يؤثر سلبيًا على القوة الشرائية للأفراد ويصعب من حصولهم على احتياجاتهم الأساسية والضرورية، ولذا يلجأ الأفراد إلى أساليب غير قانونية، مثل الاحتيال والرشوة والاختلاس لتلبية تلك الاحتياجات، وبالتالي يؤثر التضخم على السلوك الاجتماعي للأفراد ويولد لديهم تبريرًا للسلوك غير القانوني وغير الأخلاقي نتيجة لتدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهم، مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الفساد بالدولة (Abdel-Latif, et al., 2018). ويسهم التضخم كذلك بصورة غير مباشرة في زيادة مستوى الفساد، نظراً لأن ارتفاع مستوى التضخم وتغيره من ناحية يؤدي إلى زيادة عدم اليقين بشأن الأسعار والتكاليف، وهذا يؤثر سلبيًا على مستوى الاستثمار ومستوى التوظف، وبالتالي النمو الاقتصادي، ومن ناحية أخرى يؤدي إلى مزيد من سوء توزيع الدخل، وكل هذه الأمور تسهم في زيادة مستوى الفساد بالدولة (Adela, et al., 2014). ولقد أثبتت الغالبية العظمى من الدراسات التطبيقية (Ata & Arvas, 2011; Touati, 2014; Sheikh, et al., 2017; Alsarhan, 2019; Shakeel, et al., 2020) أن التضخم يُعد من أكثر العوامل المسببة للفساد. وبالتالي يمكن صياغة هذه الفرضية على

النحو التالي **الفرضية الثالثة: أنه كلما ارتفع معدل التضخم وزادت تقلباته بالدولة يرتفع مستوى الفساد بها، والعكس صحيح.**

**(٤) حجم الحكومة:** توضح معظم الدراسات التطبيقية أن زيادة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وزيادة حجم القطاع العام تُعد سببًا رئيسًا لزيادة مستوى الفساد بالمجتمع (Abdelbaki, 2017; Sheikh, et al., 2017; Cariolle, 2018). ووفقاً لخبراء الاقتصاد السياسي ينبع الفساد من المؤسسات الحكومية، وذلك لأن الأنواع المختلفة من النفقات الحكومية توفر المزيد من الأنشطة المربحة للرشوة وتلقي العمولات، تلك التي يتم تحصيلها عادة في مشاريع البنية التحتية ومعدات الدفاع، وكذلك في حالة التحويلات والمدفوعات الاجتماعية (Abdel-Latif, et al., 2018). وبالتالي يرتبط الفساد بشكل عام بأنشطة الحكومة وبخاصة في ظل الاحتكار وزيادة السلطة التقديرية للحكومة، وذلك لأن القطاع العام الكبير يسود به الروتين والبيروقراطية، وتنخفض به مستويات الأجور، وهذا يغذي من دفع الرشوة لسرعة تسيير الأمور وتحسين الوضع النسبي والاجتماعي للعاملين بهذا القطاع من خلال قبول الرشوة، كما تزداد مساحة التقديرات الشخصية بالإدارة العامة، وكلها أمور تخلق البيئة المواتية للفساد. ولذا فإنه كلما زاد حجم النشاط الاقتصادي للحكومة، وازداد تدخلها في الأنشطة الاقتصادية بمنح التراخيص والمناقصات والعطاءات، فإن هذا يزيد من البيروقراطية والروتين ويوفر بالتالي الظروف الخصبة لزيادة مستوى الفساد بالدولة (Ahmed & Pulok, 2013). وبالتالي يمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي، **الفرضية الرابعة: أنه كلما ازداد تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي بالدولة يرتفع مستوى الفساد بها، والعكس صحيح.**

**(٥) المساعدات الإنمائية:** نظراً لأن معظم الدول النامية تتلقي مساعدات من الدول الأخرى في حالة الأزمات أو لأسباب إنسانية، أو لتنمية مشروعات البنية التحتية في المناطق الأشد فقرًا، غير أن هذه المساعدات لا تصل بشكل كامل إلى الشرائح الفقيرة نتيجة لما يكتنفها من الفساد، وتحدث عمليات الفساد أثناء صرف وتوجيه تلك المساعدات من خلال الإدارة الرسمية القائمة بذلك، وبالتالي يتم اختلاس الموارد الأجنبية والمحلية، ولذا تسهم هذه المساعدات في زيادة مستوى الفساد بتلك المجتمعات. ويلاحظ أن الحكومات الأكثر فسادًا تتلقي عادة المزيد من المساعدات (Abdel-Latif, et al., 2018). وبالتالي يمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي، **الفرضية الخامسة: أنه كلما ازداد حجم المساعدات المقدمة للدولة يرتفع مستوى الفساد بها، والعكس صحيح.**

**(٦) الانفتاح التجاري:** يمكن أن يكبح الانفتاح التجاري جماح الفساد من خلال قناتين رئيسيتين. **أولاً:** تسهم زيادة الحرية الاقتصادية وزيادة الانفتاح التجاري في زيادة المنافسة ومحاربة الاحتكار بالسوق المحلي بالدولة، ومن ثم الحد من الفساد بالدولة (Ades & di Tella, 1999). **ثانيًا:** تخلق القيود والحواجز الجمركية المرتفعة فرصًا للتواطؤ بين المستوردين وموظفي الجمارك للحصول على الأموال بطرق غير مشروعة من خلال إعطاء معاملات تفضيلية لشركات معينة دون غيرها، ومن أجل التهرب من الضرائب التجارية أو التحايل على الحصص مقابل دفع رشاوي، ومن ثم تسهم الحرية والانفتاح الاقتصادي في الحد من هذه الممارسات، ومن ثم الحد من الفساد (Adela, et al., 2014; Gatti, 2004).

قامت دراسة (Neeman, et al., 2008) باختبار ما إذا كان الأثر السلبي للانفتاح التجاري على الفساد يتحقق دائمًا دون قيود أو شروط. وتوصلت الدراسة إلى أن أثر الانفتاح الاقتصادي على الفساد يختلف وفقًا للمؤشر المستخدم لقياس الانفتاح (Gatti, 2004)، فإذا ما تم قياسه بحجم التجارة (حصة الواردات والصادرات للناتج) تتوقف العلاقة بينهما على جودة المؤسسات الموجودة بالدولة. ففي ظل عدم وجود نظام مؤسسي كفء، قد ترتبط الصادرات والواردات بالفساد من خلال تسهيل صادرات شركات معينة أو تمييز الواردات القادمة من بلاد محددة، مما يزيد الفساد في النهاية بزيادة حجم التجارة. أما إذا تم قياس الانفتاح التجاري بالتخفيف من حجم القيود الجمركية المفروضة، فغالبًا ما تظهر العلاقة سلبية بين الانفتاح التجاري والفساد.

كذلك اختلفت نتائج الدراسات التطبيقية حول أثر الانفتاح التجاري والعولمة على الفساد، فأثبتت دراسة (Abdelbaki, 2017) الأثر الإيجابي للانفتاح التجاري على الفساد في مصر، بينما توصلت دراسة كل من (Cariolle, 2018; Sheikh, et al., 2017) إلى الأثر السلبي للانفتاح والعولمة على الفساد في الدول النامية ودول جنوب آسيا للتعاون الاقليمي. وأخيرًا استنتج (Alsarhan, 2019) أن أثر الانفتاح والعولمة غير معنوي على الفساد تطبيقًا على دول الشرق الأوسط. وبالتالي يمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي، **الفرضية السادسة: أن زيادة الانفتاح الاقتصادي والتجاري بالدولة يؤثر على مستوى الفساد بها معنويًا، ويتحدد ما إذا كان الأثر إيجابيًا أو سلبيًا على حسب المؤشر المستخدم لقياس الانفتاح الاقتصادي وعلى حسب جودة المؤسسات بالدولة.**

**(٧) الاستثمار الأجنبي المباشر:** إن مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر لها طبيعة خاصة تسهل الفساد ولاسيما في الدول النامية، حيث يمكن للموظفين في القطاع العام تحصيل الرشاوى قبل وبعد تنفيذ الاستثمار بالفعل لأن القرارات العامة المختلفة الخاصة بإتمام هذا الاستثمار– من التنظيم القطاعي إلى توفير البنية التحتية المطلوبة– لها تأثير مباشر على ربحية المشروع. كما أن الحافز على الفساد أعلى بسبب فروق الدخل بين الموظف المحلي والمستثمر الأجنبي، أي أن الرشوة الصغيرة من وجهة نظر الشركة المستثمرة تكون قيمتها الحقيقية كبيرة جدًا وفقًا للموظف في القطاع العام المحلي، فضلاً عن ذلك فإنه في ظل الأنظمة المتساهلة، يمكن للمستثمرين الأجانب دفع الرشاوى من أجل السيطرة على السوق في الاقتصاد المحلي واسترداد تلك التكلفة لاحقًا من خلال ارتفاع الأسعار، فغالبًا ما يرتبط الاستثمار الأجنبي المباشر بمشاريع البنية التحتية الضخمة وبرامج الخصخصة، حيث يكون حجم العائد الاقتصادي بها كبيرًا (Larraín & Tavares, 2004).

إلا أنه على الجانب الآخر أثبتت بعض الدراسات التطبيقية (Abdelbaki, 2017; Alsarhan, 2019) الأثر السلبي غير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على الفساد، حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال الانفتاح الاقتصادي والعولمة الاقتصادية التي تساعد على زيادة التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى الانتاج والتوظف، وزيادة المنافسة وادخال تكنولوجيا جديدة إلى الأسواق المحلية، مما قد يكون له أثر فعال في التحكم بالفساد والتخفيف من حدته في مناطق العالم المختلفة. وبالتالي يمكن صياغة هذه الفرضية على النحو التالي، **الفرضية السابعة: يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر بالدولة على مستوى الفساد بها معنويًا، وقد يكون الأثر إيجابيًا أو سلبيًا.**

**(٨) محددات أخرى:** توجد عديد من المحددات الأخرى للفساد، مثل: التفاوت في توزيع الدخل (Ata & Arvas, 2011; Ghanity & Hastiadi, 2016; Shakeel, et al., 2020; Adela, et al., 2014) والنظام الضريبي (Abdel-Ltif, et al., 2018; Abdelkader, 2015; Daniela, et al., 2011) ، ومستوى الديمقراطية (Ghanity & Hastiadi, 2016; Cariolle, 2018; Adenike, 2013; Lazreg & Mohammed, 2019; Alsarhan, 2019; Ahmed & Pulok, 2013) والحرية الاقتصادية (Ata & Arvas, 2011; Touati, 2014, Ghanity & Hastiadi, 2016; Lazreg & Mohammed, 2019; Alsarhan, 2019)، والموارد الطبيعية، وحجم الاقتصاد غير الرسمي، وحجم السكان (Cariolle, 2018; Alsarhan, 2019)، والدين، والأبعاد الثقافية، والروابط

الأسرية والقبلية، ودرجة التحضر، والنظام السياسي، والاستقرار السياسي، والوضع المؤسسي بالمجتمع وبخاصة درجة المركزية الإدارية والحكومية، والمؤسسات الرقابية، ومدى سيادة القانون واستقلاله، ومدى فاعلية السلطة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني (Elbargathi & Al-Assaf, 2019).

**٣: تطور مستوى الفساد في مصر**

يتم قياس الفساد عالميًا من خلال مؤشرات الحكم العالمية الستة (WGI)، التي يقاس من خلالها مستوى الحكم بالدولة (Kaufmann & Kraay, 2010; Huynh & Jacho-Chavez, 2009)، ولاسيما مؤشر التحكم في الفساد (Control of Corruption). ويعرف البنك الدولي مؤشر "التحكم في الفساد" (WGI, 2022) بمدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغير والكبير على حد سواء، فضلاً عن استيلاء النخب وأصحاب المصالح الخاصة على موارد الدولة. ويقاس مستوى الفساد في هذه الدراسة كمكمل لمؤشر التحكم في الفساد.

ينقسم هذا الجزء إلى ثلاثة نقاط فرعية، تتناول النقطة الأولى مقارنة مستوى الفساد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي تنتمي إليها مصر بالفساد على مستوى كافة مناطق العالم، ثم تتناول النقطة الثانية مقارنة مستوى الفساد في مصر بباقي دول الشرق الأوسط لتحديد الوضع النسبي لمصر وفقًا لهذا المؤشر نسبتاً إلى الدول التي تتشابه معها إلى حد كبير في الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأخيرًا تحلل النقطة الأخيرة تطور مستوى الفساد في مصر عبر الزمن لتوضيح إذا كانت مصر تسير على الطريق السليم في محاربة هذه الآفة الخطيرة التي تعرقل مسار التنمية الاقتصادية بها أم لا؟

**٣ – ١: مستوى الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنتًا بمناطق العالم الأخرى (٢٠٠٠، ٢٠٢٠)**

بمقارنة مؤشر الفساد في مناطق العالم المختلفة للتعرف على وضع منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عالميًا من حيث مستوى الفساد في عامي ٢٠٠٠، ٢٠٢٠ يتضح ما يلي وفقًا **للشكل رقم (١)**.

**شكل رقم (١)**

**تطور مستوى الفساد في مناطق العالم المختلفة في عامي (٢٠٠٠، ٢٠٢٠)**

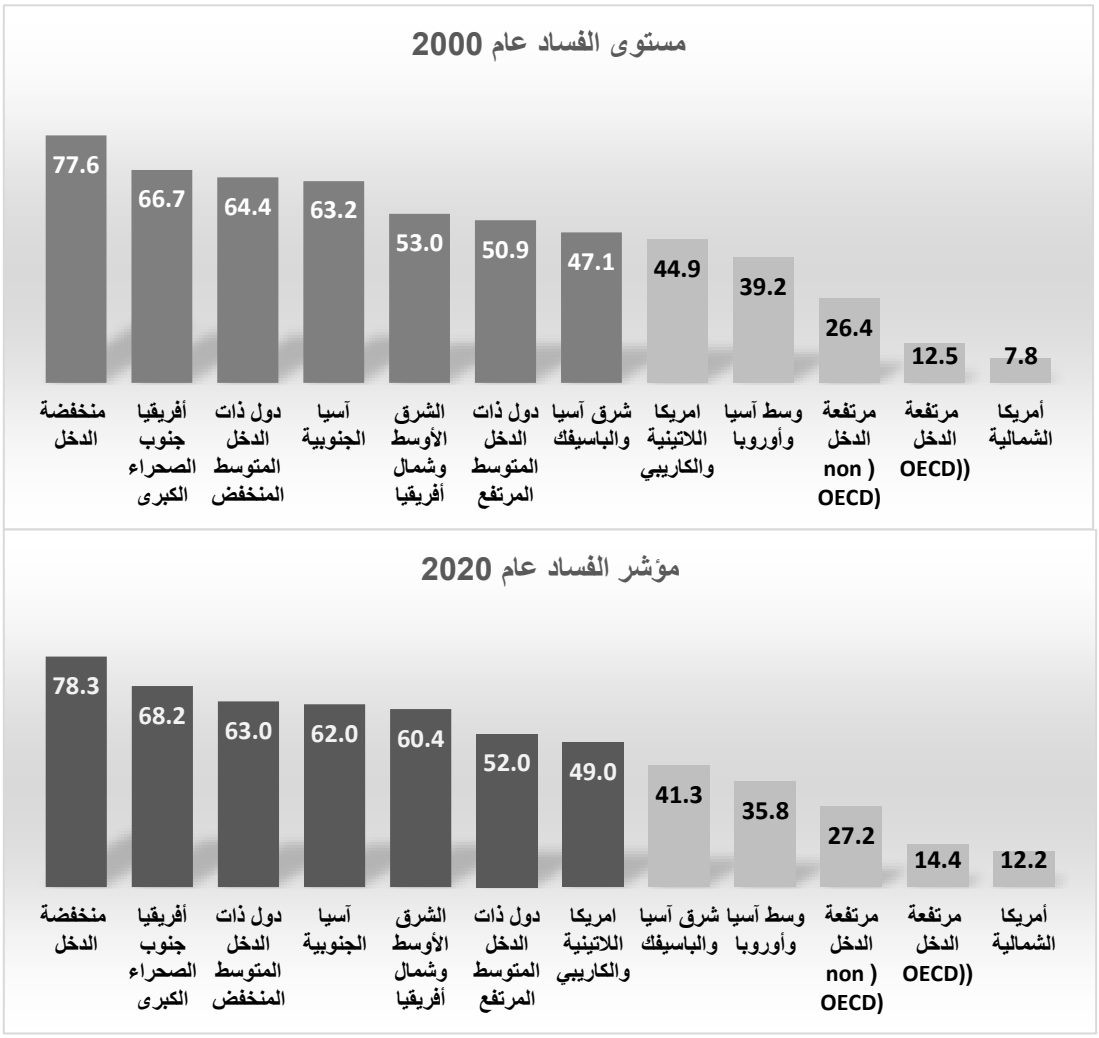


جاء المتوسط العالمي لمؤشر الرتب المئوية للفساد ثابت نسبيًا عبر الزمن، ليزداد ببطء من ٤٦ نقطة عام ٢٠٠٠ إلى ٤٧ نقطة في عام ٢٠٢٠. وقد سجلت ستة مناطق رتب أعلى من المتوسط العالمي في العامين محل الدراسة، وهي الدول منخفضة الدخل، وأفريقيا جنوب الصحراء، والدول ذات الدخل المتوسط، وآسيا الجنوبية ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتضح بجلاء مما سبق أن هناك علاقة عكسية بين مستوى الدخل ومستوى الفساد في مناطق العالم المختلفة، فكلما انخفض مستوى الدخل، ازداد مستوى الفساد، والعكس صحيح. ولكن هذا ليس دليل على أن زيادة الدخل هي المسؤول عن انخفاض مستوى الفساد، ولكن ربما كان الاقتران العكسي بينهما ناتج عن عوامل أخرى تميزت بها الدول المتقدمة مرتفعة الدخل، مثل ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية والحرية الاقتصادية والديمقراطية وارتفاع جودة المؤسسات بها، تلك العوامل التي تؤدي بالتالي إلى انخفاض مستوى الفساد. كما يتضح من الشكل

السابق أن دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحقق مستوى أعلى من الفساد عن المتوسط العالمي في العامين السابقين، بل أن الأمر يزداد سوءً عبر الزمن، حيث ارتفع مؤشر الفساد من ٥٣ نقطة مئوية عام ٢٠٠٠ إلى ٦٠ نقطة مئوية عام ٢٠٢٠، مما يدل على عدم قدرة بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على التحكم في الفساد، بل زيادته عبر الزمن.

**٣ – 2: مستوى الفساد في مصر مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (٢٠٠٠، ٢٠٢٠)**

يوضح **الشكل رقم (٢)** مستوى الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عامي ٢٠٠٠، ٢٠٢٠، ويتضح منه أنه في عام ٢٠٠٠ حققت اسرائيل ثم عمان فالكويت أقل مستويات من الفساد، بينما حققت كل من العراق، ثم اليمن، ثم سوريا أعلى مستويات من الفساد في ذلك العام. تغير الوضع قليلاً في عام ٢٠٢٠، حيث حققت الإمارات، ثم قطر، ثم اسرائيل أقل مستويات من الفساد، بينما حققت سوريا ثم اليمن فليبيا أعلى مستويات من الفساد في ذلك العام، فضلاً عن ذلك فقد حققت كافة دول المنطقة تدهورًا في مؤشر الفساد عبر الزمن ماعدا كل من الإمارات، وقطر، وتونس، والجزائر، والأردن، والسعودية.

تحتل مصر المرتبة الثالثة عشر من أصل ثمانية عشر دولة بالمنطقة عام ٢٠٠٠ من حيث مستوى الفساد، الذي بلغ ٦٦ نقطة في المتوسط، ويفوق متوسط الفساد بالمنطقة المقدر بنحو ٥٣ نقطة في ذلك العام. وبالرغم من تحسن ترتيب مصر إلى المركز الثاني عشر وفقًا لنفس المؤشر في عام ٢٠٢٠، إلا أن مستوى الفساد ارتفع بها إلى ٧٧ نقطة ولايزال أعلى من متوسط الفساد في المنطقة الذي بلغ ٦١ نقطة في ذات العام.

**الشكل رقم (٢)**

**تطور مستوى الفساد في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عامي (٢٠٠٠، ٢٠٢٠)**

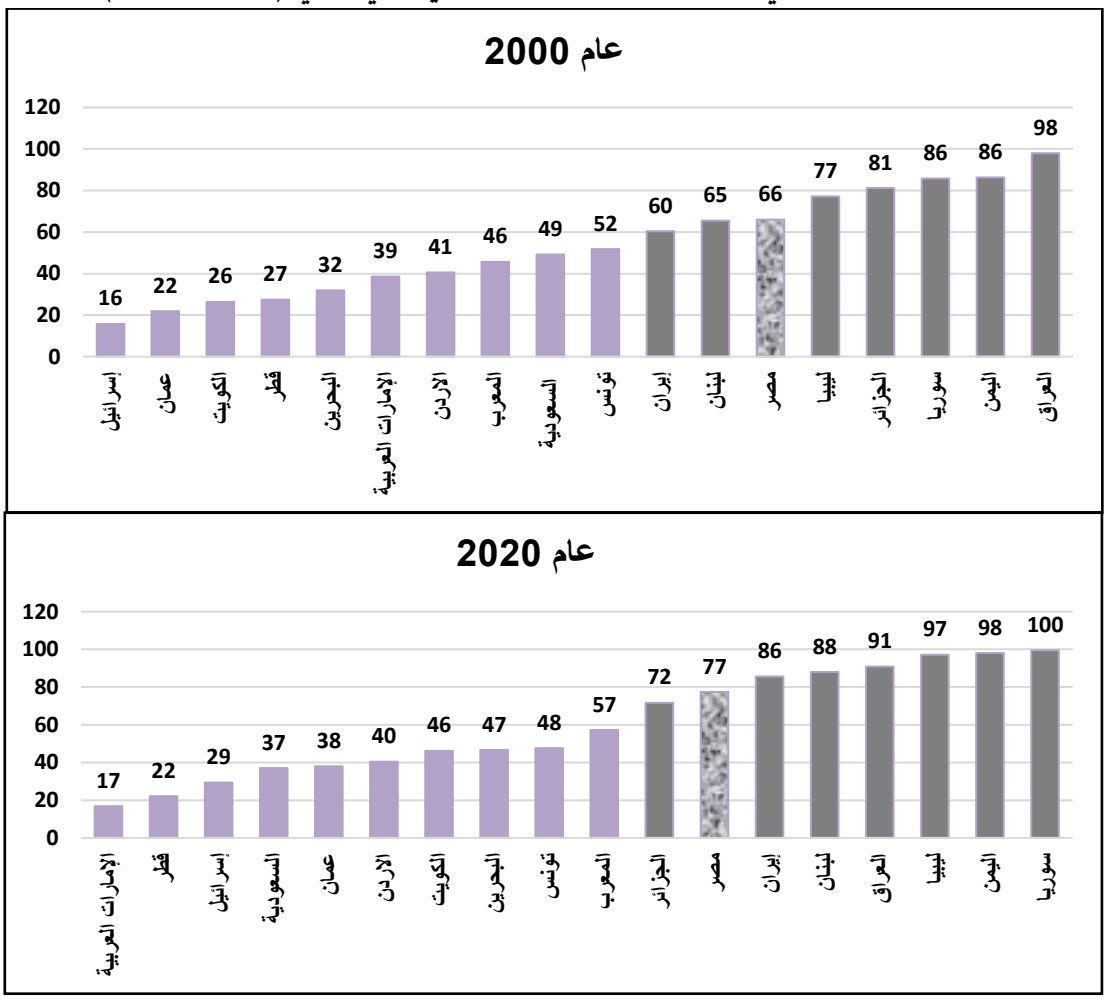


### ٣ – ٣: مستوى الفساد في مصر مقارنة بالدول العربية (٢٠٠٠، ٢٠٢٠)

تختلف الدول العربية فيما بينها اختلافًا كبيرًا فيما يتعلق بمستوى الفساد، حيث تحتل الدول الخليجية (باستثناء العراق) أدنى معدلات للفساد خلال فترة الدراسة، مع ثبات هذا المعدل عبر الزمن والذي بلغ في المتوسط ٣٣ نقطة عام ٢٠٠٠، ازداد إلى ٣٤ نقطة عام ٢٠٢٠. جاءت الامارات، ثم قطر، فالسعودية من أوائل البلدان العربية وأكثرهم سيطرة على الفساد. أما عن الفساد في الدول العربية الأسيوية ككل فيزداد إلى ٥١ نقطة عام ٢٠٠٠ ارتفع إلى ٥٨ نقطة عام ٢٠٢٠. بينما تعتبر الدول العربية الافريقية ومنها مصر من أكثر الدول العربية فسادًا بمتوسط ٧٣ نقطة عام ٢٠٠٠، ارتفع إلى ٧٨ نقطة عام ٢٠٢٠ أي يزيد عن ضعف المعدل السائد بدول الخليج. وتحتل مصر مرتبة مرتفعة في الفساد حيث تعتبر الدولة رقم ١٤ من بين ٢٢ دولة وفقًا لهذا المؤشر، بمتوسط أعلى من متوسط الفساد في الدول العربية ككل والدول

العربية الأسيوية، ولكن أقل من متوسط الفساد في الدول العربية الأفريقية سواء عام ٢٠٠٠ أو ٢٠٢٠، كما يتضح من الجدول رقم (١).

**جدول رقم (١)**

**تطور مستوى الفساد في الدول العربية في عامي (٢٠٠٠، ٢٠٢٠)**

| ترتيب الدولة | الدولة | 2000 | 2020 | ترتيب الدولة | الدولة | 2000 | 2020 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | الإمارات العربية | 39 | 17 | 12 | جيبوتي | 82 | 75 |
| 2 | قطر | 27 | 22 | 13 | موريتانيا | 62 | 77 |
| 3 | السعودية | 49 | 37 | 14 | مصر | 66 | 77 |
| 4 | عمان | 22 | 38 | 15 | لبنان | 65 | 88 |
| 5 | الأردن | 41 | 40 | 16 | جزر القمر | 88 | 88 |
| 6 | الكويت | 26 | 46 | 17 | العراق | 98 | 91 |
| 7 | البحرين | 32 | 47 | 18 | السودان | 77 | 93 |
| 8 | تونس | 52 | 48 | 19 | ليبيا | 77 | 97 |
| 9 | المغرب | 46 | 57 | 20 | الصومال | 100 | 98 |
| 10 | فلسطين | 45 | 69 | 21 | اليمن | 86 | 98 |
| 11 | الجزائر | 81 | 72 | 22 | سوريا | 86 | 100 |
| | **المتوسط** | ٦١ | ٦٧ | | | | |

### ٣ – ٤: تطور مستوى الفساد في مصر خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)

تعرض هذه النقطة تطور حجم الفساد في مصر خلال فترة الدراسة كما **بالشكل رقم (٣)**. ويتضح من خط الاتجاه العام –ممثلاً العلاقة شبه اللوغاريتمية بين مستوى الفساد والزمن– أن معدل النمو السنوي لمؤشر الفساد موجب، حيث يزداد مستوى الفساد خلال فترة الدراسة بنحو ٠.٦٪ في المتوسط سنويًا.

كما يتضح من الشكل وجود عدد من السنوات التي سجلت انخفاضًا كبيرًا في مستوى الفساد، مثل عام ٢٠٠٢، ٢٠٠٩، ٢٠١٢، ٢٠١٧، وفي المقابل توجد سنوات أخرى شهدت ارتفاعًا كبيرًا في مستوى الفساد، مثل ٢٠٠٠، ٢٠٠٨، ٢٠١١، ٢٠٢٠.

**شكل رقم (٣)**

**تطور حجم الفساد في مصر خلال الفترة (١٩٩٦- ٢٠٢٠)**

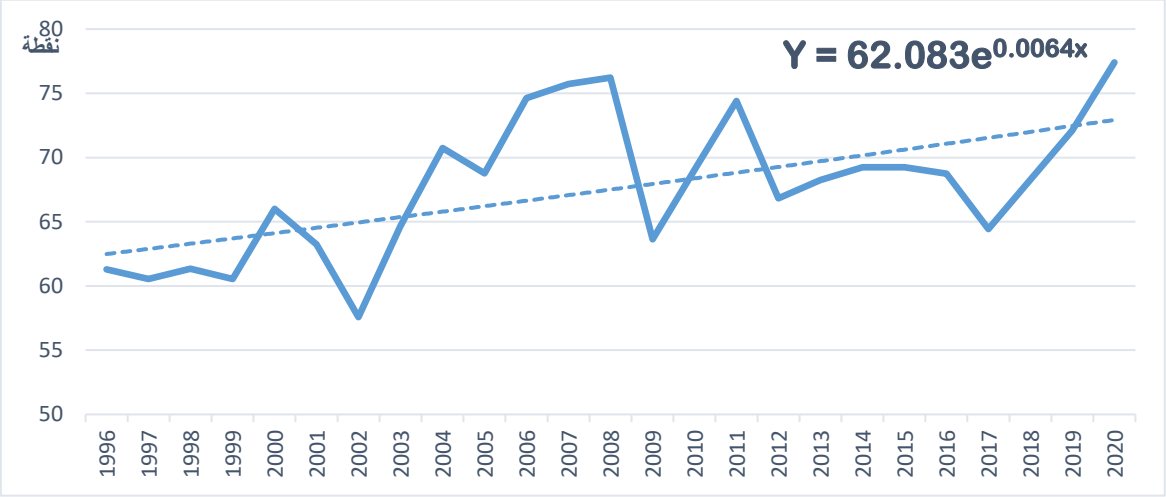


**المصدر**: إعداد الباحث، باستخدام بيانات مؤشر الفساد (WGI, 2022).

رغم أن سببًا أساسيًا من أسباب قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ هو مكافحة الفساد، إلا أن عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي صاحب قيام تلك الثورة أسهم في زيادة الفساد في العام ذاته، ثم تحسن الوضع وانخفض الفساد في العام التالي ٢٠١٢، إلا أن الأعوام التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير لم يظهر خلالها تحسن ملحوظ في السياسات المصرية الخاصة بمكافحة الفساد، وذلك بسبب حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي عانت منها البلاد خلال تلك الفترة. ومنذ عام ٢٠١٤ بدأت مصر في استعادة حالة الاستقرار السياسي والأمني تدريجيًا، وتبنت الدولة مجموعة من السياسات العامة الجديدة الخاصة بمكافحة الفساد، حيث تبنت في نفس العام الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، مما كان له أثر ملموس في انخفاض مؤشر الفساد منذ عام ٢٠١٤ وحتى ٢٠١٧، فضلاً عن ذلك فقد تم إصدار القانون رقم (٢٠٧) لتعديل القانون رقم (٥٤) لسنة ١٩٦٤ الخاص بهيئة الرقابة الإدارية، بأن تصبح الجهاز الأهم في مجال مكافحة الفساد في مصر منذ عام ٢٠١٧، بالإضافة إلى إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٩ (علام، ٢٠٢٢). وكان منتظرًا أن تأتي هذه الجهود بثمارها، إلا أنه على العكس أخذ مستوى الفساد في الزيادة منذ ٢٠١٧ وحتى نهاية فترة الدراسة في عام ٢٠٢٠.

## ٤: النموذج القياسي لمحددات الفساد في الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)

يهدف هذا النموذج إلى تحديد العوامل المحددة للفساد في مصر خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)، سواء أكانت مسببة له أو مقاومة له، مع تحديد الأهمية النسبية لكل منها. وسوف يقوم الباحث في هذا الجزء بتعيين النموذج، ثم بيان الأسلوب القياسي المستخدم في التقدير، فضلاً عن عرض نتائج البحث سواء في الأجل الطويل أو القصير، وفي النهاية إجراء الاختبارات القياسية والتشخيصية للتأكد من دقة نتائج النموذج.

### ٤ – ١: تعيين نموذج الدراسة

وفقًا للدراسات السابقة التي تم تناولها في القسم الثاني من البحث، فقد تم اختيار المتغيرات التالية، كأهم العوامل الاقتصادية المسببة للفساد في مصر خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)، تلك التي يجب إدراجها في النموذج نظرًا لأهميتها نظريًا وتطبيقيًا، وتتمثل في: النمو الاقتصادي، الإنفاق على التعليم، التضخم، حجم الحكومة، المساعدات الإنمائية، الانفتاح الاقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، ليكون النموذج كما يلي:

$$lnCOR_t = \alpha + \beta_1 lnGDPG_t + \beta_2 lnEDUR_t + \beta_3 lnINF_t + \beta_4 lnGZR_t + \beta_5 lnODAR_t + \beta_6 lnTR_t + \beta_7 lnFDI_t + \epsilon_t \dots (1)$$

حيث يعبر $lnCOR_t$ عن اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر الفساد في مصر، وهو المتغير التابع في المعادلة، $lnGDPG_t$ يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالدولار(%)، $lnEDUR_t$ يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي للإنفاق الحكومي على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)، $lnINF_t$ يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي للتضخم محسوب كمعدل تغير الرقم القياسي لأسعار المستهلك، $lnGZR_t$ اللوغاريتم الطبيعي لحجم الحكومة (% الناتج المحلي الإجمالي)، $lnODAR_t$ يقيس اللوغاريتم الطبيعي لصافي المساعدات الإنمائية والمعونة الرسمية (% من الناتج القومي الإجمالي)، $lnTR_t$ تعبر عن اللوغاريتم الطبيعي للانفتاح التجاري (حجم الواردات والصادرات % من الناتج المحلي الإجمالي) ، وأخيرًا $lnFDI_t$ يعبر عن اللوغاريتم الطبيعي للاستثمار الأجنبي المباشر (بالدولار)، $t$ هي الفترة الزمنية (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)، $\epsilon_t$ الخطأ العشوائي للمعادلة، $\alpha$، $\beta_1 \rightarrow \beta_7$ معلمات غير معلومة يتم تقديرها من خلال النموذج. ومن المتوقع وفقاً لمنطق النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية والتوقعات القبلية في دولة نامية مثل مصر أن تكون إشارة كل من $\beta_3$، $\beta_4$ ، $\beta_5$ ، $\beta_6$ ، $\beta_7$ موجبة، بينما تكون إشارة $\beta_1$، $\beta_2$ سالبة. ويوضح الجدول رقم (٢)م تعريف المتغيرات المختلفة للدراسة ومصادر البيانات الخاصة بها.

قد تم اختيار الصـيغة اللوغاريتمية المزدوجة كصـيغة لقياس هذا النموذج نظرًا لأن هذه الصـيغة تتمتع ببعض المزايا عن غيرها من الصـيغ الأخرى، مثل تدنية الخطأ المعياري للبواقي، وتحويل المعادلة إلى الصيغة الخطية، ومن ثم يمكن تقديرها باستخدام أساليب القياس المعتادة، فضلاً عن ذلك فإن المعلمات المقدرة باسـتخدام هذه الصـيغة تمثل المرونات ذات الدلالات الاقتصـادية المهمة، ومن ثم تكون أكثر سهولة في تفسير النتائج (نصير، ٢٠١٦).

**٤ – ٢: مدخل ARDL للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ**

جاءت أهمية تحليل التكامل المشترك في التسعينيات كحل فعال لمشكلة الانحدار الزائف ( Spurious Regression)، نظرًا لأنه يحتفظ بالعلاقات طويلة الأجل – ذات الأهمية الكبيرة في وضع الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية – حتى في حالة أن تكون المتغيرات الاقتصادية الداخلة في النموذج متغيرات غير مستقرة، وعلاوة على ذلك فإن نموذج تصحيح الخطأ (ECM) المرتبط به يسمح بتقدير العلاقات الديناميكية قصيرة الأجل، بالإضافة إلى تقدير سرعة التعديل إلى توازن الأجل الطويل. يوجد عديد من الأساليب القياسية التي تستخدم منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، مثل أسلوب إنجل جرانجر (EG) عام ١٩٨٧، وأسلوب جوهانسون (JML) عام ١٩٨٨. وتتطلب هذه الأساليب أن تكون متغيرات النموذج كلها متكاملة من الدرجة الأولى (1)I كشرط أساسي لوجود علاقة تكامل مشترك بينهم، إلا أن كل من: Pesaran, Shin & Smith عام ٢٠٠١ قد طوروا أسلوب ARDL للتكامل المشترك، كأسلوب جديد يسمح بالكشف عن وجود علاقة التكامل المشترك بين متغيرات النموذج في حالة أن تكون كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)I فقط، أو بعضها متكامل من الدرجة الأولى والبعض الآخر متكامل من الدرجة الصفرية (0)I، فضلاً عن ذلك فإن أسلوب ARDL للتكامل المشترك هو أسلوب ديناميكي يسمح للمتغيرات المستقلة أن تكون متغيرات داخلية تتحدد من داخل النموذج، ويدني من مشكلة الامتداد الخطي المتعدد (Multicollinearity) بالنموذج (Pesaran, et al., 2001).

يتضمن أسلوب ARDL عدة خطوات، تتمثل الخطوة الأولى في اختيار الحجم الأمثل لفترات التباطؤ لكل متغير في النموذج مستعينًا بمعايير المعلومات المناسبة مثل AIC، SC. أما الخطوة الثانية فهي اختبار الحدود (bounds test)، التي تتضمن تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) لاختبار مدى وجود علاقة توازنية مستقرة في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية بالنموذج كما يتضح من المعادلة الآتية:

$$\Delta \ln COR_t = \sigma_0 + \sum_{i=1}^{k-1} \sigma_{1i} \Delta \ln COR_{t-i} + \sum_{i=0}^{K-1} \sigma_{2i} \Delta \ln X_{t-i} + \rho \ln COR_{t-1} + \theta_1 \ln GDPG_{t-1} + \theta_2 \ln EDUR_{t-1} + \theta_3 \ln INF_{t-1} + \theta_4 \ln GZR_{t-1} + \theta_5 \ln ODAR_{t-1} + \theta_6 \ln TR_{t-1} + +\theta_7 \ln FDI_{t-1} + \epsilon_t \dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث $\Delta lnCOR_t$ تمثل الفرق الأول للوغاريتم الطبيعي للمتغير التابع وهو مؤشر الفساد، $\Delta \ln X_{t-i}$ متجه من الفرق الأول للوغاريتم الطبيعي للمتغيرات التفسيرية بالنموذج، التي تشمل سبع متغيرات في المعادلة (٢)، فضلاً عن فترات تباطؤ للفرق الأول لهذه المتغيرات التفسيرية التي تتراوح من الصفر إلى (K−1) كما تم تحديدها في الخطوة الأولى من خلال معايير المعلومات AIC. بالإضافة إلى اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج في الأجل الطويل وهي: النمو الاقتصادي، والإنفاق على التعليم، والتضخم، وحجم الحكومة، والمساعدات الخارجية الإنمائية، والانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر. بعد تقدير المعادلة السابقة يستخدم اختبار Wald أو إحصائية F لاختبار المعنوية المشتركة ( Joint Significance Test) للمتغيرات في الأجل الطويل، وذلك من خلال اختبار فرض العدم التالي $H_0: \rho = \theta_1 = \theta_2 = \theta_3 = \theta_4 = \theta_5 = \theta_6 = \theta_7 = 0$ للمعادلة (٢).

فإذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أكبر من الحد الأقصى للقيم الحرجة التي وضعها ( Pesaran, et al., 2001) يمكن رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل بأن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. أما إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أصغر من الحد الأدنى للقيم الحرجة فلا يمكن رفض فرض العدم، ومن ثم يُستنتج أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج. وأخيراً إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F تقع ما بين الحد الأقصى والحد الأدنى للقيم الحرجة، فإن النتيجة تكون غير محسومة ولا يمكننا الجزم بأن المتغيرات متكاملة معًا أم لا (Pesaran, et al., 2001).

إذا تأكد وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج يتم القيام كخطوة ثالثة بحساب معلمات الأجل الطويل من معادلة اختبار الحدود – المعادلة (٢) – كما يلي:

معلمة الأجل الطويل $\beta_j = \frac{-\theta_j}{\rho}$ ، حيث تعبر $j$ عن المتغيرات التفسيرية بالنموذج، $\beta_j$ هي معلمات الأجل الطويل للمتغيرات التفسيرية.

تتمثل الخطوة الأخيرة في منهج ARDL للتكامل المشترك في تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) الذي يتضمن حد تصحيح الخطأ الذي تم الحصول عليه كبواقي من معادلة انحدار الأجل الطويل بفترة تباطؤ واحدة، فضلاً عن الفرق الأول لكل المتغيرات وفترات التباطؤ الخاصة بكل متغير، وثابت الدالة كما في المعادلة رقم (٣).

$$\Delta \ln COR_t = \sigma_0 + \sum_{i=1}^{p-1} \sigma_{1i} \Delta \ln COR_{t-i} + \sum_{i=0}^{q-1} \sigma_{2i} \Delta \ln GDPG_{t-i} + \sum_{i=0}^{m-1} \sigma_{3i} \Delta \ln EDUR_{t-i} + \sum_{i=0}^{n-1} \sigma_{4i} \Delta \ln INF_{t-i} \sum_{i=0}^{s-1} \sigma_{5i} \Delta \ln GZR_{t-i} + \sum_{i=0}^{r-1} \sigma_{6i} \Delta \ln ODAR_{t-i} + \sum_{i=0}^{u-1} \sigma_{7i} \Delta \ln TR_{t-i} + \sum_{i=0}^{v-1} \sigma_{8i} \Delta \ln FDI_{t-i} + \varphi EC_{t-1} + \zeta_t \dots \dots \dots (3)$$

حيث $\sigma_s$ تمثل معلمات الأجل القصير، $\varphi$ سرعة التعديل لتوازن الأجل الطويل، وأن p, q, m, n, s, r, u, v تشير إلى العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني لمتغيرات النموذج كما تم تحديدها في الخطوة الأولى.

### ٤ – ٣: نتائج النموذج القياسي

#### ٤-٣-١: اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests)

لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية لكل المتغيرات في النموذج، تم إجراء اختبار ديكي فولار الموسع (ADF) ١٩٧٩ على كل متغير في وضعه الأصلي وفي الفرق الأول كما يتضح من بيانات **الجدول رقم (٢)**. وتوضح نتائج الاختبار أن اللوغاريتم الطبيعي لمتغيرات النموذج، المتمثلة في مؤشر الفساد، والنمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي على التعليم، والتضخم، وحجم الحكومة، والانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر هي متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)I، بينما المساعدات الخارجية الإنمائية متغير مستقر، أي أن درجة تكامله (0)I عند مستوى معنوية ١٪، وذلك وفقاً للاتجاه الزمني المناسب لكل متغير. وبالتالي يستنتج مما سبق أن كل متغيرات النموذج هي متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو الدرجة الصفرية عند مستوى معنوية ١٪ وفقاً لاختبار جذر الوحدة، ومن ثم فإن أسلوب ARDL للتكامل المشترك هو أنسب أسلوب يمكن إتباعه في مثل هذه الحالة.

**جدول رقم (٢): نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج باستخدام (ADF)**

| المتغير | المتغير في وضعه الأصلي (level) | | المتغير في الفرق الأول (first difference) | | رتبة المتغير |
|---|---|---|---|---|---|
| | الاتجاه الزمني | (ADF) | الاتجاه الزمني | (ADF) | |
| lnCOR | حد ثابت | −2.218 (0.205) | لا يوجد | −5.526 (0.000) | I(1) |
| lnGDPG | حد ثابت | −2.268 (0.189) | لا يوجد | −4.653 (0.000) | I(1) |
| lnEDUR | حد ثابت واتجاه زمني | −2.906 (0.179) | لا يوجد | −4.483 (0.000) | I(1) |
| lnINF | حد ثابت | −1.727 (0.406) | لا يوجد | −4.888 (0.000) | I(1) |
| lnGZR | حد ثابت | −1.527 (0.502) | لا يوجد | −2.982 (0.005) | I(1) |
| lnODAR | حد ثابت واتجاه زمني | −4.582 (0.008) | – | – | I(0) |
| lnTR | حد ثابت | −1.315 (0.606) | لا يوجد | −3.457 (0.001) | I(1) |
| lnFDI | حد ثابت | −2.896 (0.061) | لا يوجد | −8.109 (0.000) | I(1) |

**المصدر**: إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي EViews. الأرقام ما بين القوسين تعبر عن معنوية إحصائية *t*.

### ٤ –٣–٢: اختبار الحدود (bounds test) للتكامل المشترك

لقد تم اختيار الحجم الأمثل لفترات التباطؤ لكل متغير في نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) وفقاً لمعايير البيانات AIC، كما يتضح من **الشكل رقم (١) م** وذلك بتحديد حد أقصى فترة تباطؤ زمني واحدة لكافة المتغيرات نظرًا لانخفاض درجات الحرية بالنموذج. ويتضح من نتائج اختبار الحدود أن قيمة إحصائية F المحسوبة كما يتضح من **الجدول رقم ( ٣ )** جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود التي حددها Pesaran في ظل وجود حد ثابت للدالة، مما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل بأن اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر الفساد واللوغاريتم الطبيعي لكل من النمو الاقتصادي، والإنفاق الحكومي على التعليم، والتضخم، وحجم الحكومة، والمساعدات الإنمائية، والانفتاح الاقتصادي، والاستثمار الأجنبي المباشر هي متغيرات متكاملة معًا ويتحقق بينهم علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية ٥٪.

**جدول رقم (٣): نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (Bounds Test)**

| | |
|---|---|
| اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر الفساد هو المتغير التابع | K=7 |
| قيمة (F) المحسوبة | 8.925 |
| الحد الأدنى للقيمة الحرجة: I (0) عند مستوى معنوية ٥٪ | 2.17 |
| الحد الأقصى للقيمة الحرجة: I (1) عند مستوى معنوية ٥٪ | 3.21 |

**المصدر**: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.

### ٤ –٣–٣: تقدير علاقات الأجل الطويل والأجل القصير

يوضح **الجدول رقم (٤)** نتائج التقدير في كل من الأجل الطويل والأجل القصير كما يلي.

**جدول رقم (٤)**

**تقدير علاقات الأجل الطويل والأجل القصير في مصر خلال الفترة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)**

| المتغيرات في الأجل الطويل | ARDL (1,1,1,0,1,1,1,1) | المتغيرات في الأجل القصير | ARDL (1,1,1,0,1,1,1,1) |
|---|---|---|---|
| lnGDPG | 0.377** [2.859] | $\Delta lnGDPG_t$ | 0.135*** [7.275] |
| lnEDUR | -15.182*** [-3.144] | $\Delta lnEDUR_t$ | -5.242*** [-7.325] |
| lnINF | -0.200** [-2.907] | $\Delta lnINF_t$ | 0.019 [1.291] |
| lnGZR | 0.599** [2.321] | - | - |
| lnODAR | -0.011 [-0.494] | $\Delta lnODAR_t$ | 0.022** [4.794] |
| lnTR | 0.248** [2.535] | $\Delta lnTR_t$ | 0.301*** [5.852] |
| lnFDI | 0.056* [2.222] | $\Delta lnFDI_t$ | 0.010 [1.803] |
| | | $ECT_{t-1}$ | -0.739*** [-12.318] |
| $R^2$ | 0.915 | constant | 17.039*** [11.861] |

**المصدر**: إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews. تعبر *** عن أن المعلمة المقدرة معنوية عند ١٪، ** معنوية عند ٥٪، * معنوية عند ١٠٪.

- تماشيًا مع اختبار الحدود الذي يؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين اللوغاريتم الطبيعي لمؤشر الفساد والمتغيرات التفسيرية معًا، جاءت **سرعة تعديل النموذج** أو حد تصحيح الخطأ معنوية وسالبة ومرتفعة

القيمة، حيث بلغت ٧٤٪ أي أنه خلال عام وثلاثة أشهر يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير، وتتم العودة إلى وضع توازني جديد.

- حوالي ٩٢% من التغير في مؤشر الفساد في مصر يمكن تفسيره من خلال التغير في المتغيرات المستقلة المقترحة بالنموذج معًا خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٢٠)، مما يدل على **المقدرة التفسيرية** المرتفعة للنموذج. كما جاءت المعلمات المقدرة كلها معنوية في الأجل الطويل عند مستوى معنوية ٥٪، باستثناء معلمة المساعدات الإنمائية – إلا أنها جاءت معنوية في الأجل القصير – ومعلمة الاستثمار الأجنبي المباشر التي جاءت معنوية عند مستوى معنوية ١٠٪ فقط.
- أن زيادة معدل **نمو الناتج المحلي الإجمالي** بمقدار ١٪ يؤدي إلى زيادة مؤشر الفساد بمقدار ٠.٣٨٪ في الأجل الطويل عند مستوى معنوية ١٪. وتؤكد نتائج الأجل القصير الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي على الفساد، ولكن بمعدل أقل. وتبدو هذه النتيجة غير منطقية للوهلة الأولى وتتعارض مع الفرض الأول للدراسة، ولكن طبيعة النمو في مصر يفسر هذه النتيجة، حيث يمكن تفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والفساد من خلال عدة قنوات. القناة الأولى هي علاقة النمو الاقتصادي بالبطالة، حيث إن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة، ومن ثم تخفيض الفساد، إلا أن سوق العمل في مصر غير مرن وغير متجانس عبر المهن المختلفة، كما أن النمو الاقتصادي في مصر يرتبط بإيرادات ريعية لا تؤدي إلى خلق فرص عمل حقيقية ومستدامة، حيث تنصب الفائدة والعائد منه على فئات بسيطة في المجتمع فيزيد من الاختلال في توزيع الدخل، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الفساد. القناة الثانية بين النمو الاقتصادي والفساد يمكن أن تتحقق من خلال تحسن الأداء المؤسسي، وارتفاع مستوى المنافسة، وكذلك نمو وسائل الإعلام، وزيادة حجم الطبقة المتوسطة، ولكن واقع الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة أثبت أن معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة لم يواكبها تحسن مؤسسي بل انتشر الفساد في مؤسسات المجتمع وتم توجيه الإعلام لخدمة السلطة وتحقيق النخبة لمكاسب سياسية واقتصادية، مما عمق من مشكلة الفساد بل واندثرت الطبقة الوسطى في المجتمع وازداد سوء توزيع الدخل دليلاً على أن النمو الاقتصادي المحقق خلال فترة الدراسة يعد نموًا بلا تنمية، مما عمق من مشكلة الفساد في مصر خلال فترة الدراسة.

ومما يدلل على ما سبق زيادة البيروقراطية الإدارية والتعقيدات المرتبطة بإقامة أو التوسع في أي مشروع تنموي، ومن ثم يضطر المستثمر أو المنتج إلى دفع قدر كبير من الرشاوي من أجل تسيير عمله وتقليل العقبات أو إنجاز العقبات الإدارية المتعددة والمعقدة وعدم إهدار الوقت والجهد من أجل ذلك. هذا فيما

يتعلق بالمشروعات القائمة على أساس قانوني سليم، أضف إلى ذلك الرشاوي المدفوعة لحصول بعض المشروعات على حق مشروع آخر أو على موارد كان يجب أن توجه بشكل أفضل، مما يؤدي إلى الدخول في منافسة غير عادلة يفوز بها ذوي النفوذ والقدرة على تسيير الأمور بشكل غير قانوني ومن ثم استشراء الفساد بالدولة سواء الفساد الصغير أو الكبير.

تتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة، حيث أثبتت دراسة (Lazreg & Mohammed, 2019) أن **النمو الاقتصادي** يؤدي إلى زيادة الفساد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما توصلت دراسات أخرى إلى الأثر الإيجابي للدخل على الفساد بالتطبيق على ١٣٥ دولة حول العالم خلال ١٦ عام (Fréchette, 2006)، وبالتطبيق على ٧٥ دولة خلال ١٣ عام (Braun & Di Tella, 2004).

- جاء **التعليم** كما هو متوقع من أهم المتغيرات المحاربة للفساد في مصر، فزيادة الانفاق على التعليم (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) ١٪ يؤدي إلى انخفاض مؤشر الفساد بنحو ١٥٪ في الأجل الطويل، ٥٪ في الأجل القصير عند مستوى معنوية ١٪، مسجلاً المتغير الأكثر أهمية في محاربة الفساد في الأجلين الطويل والقصير، الأمر الذي يدعم الفرض الثاني للدراسة، ويؤكد على انطباقه على حالة مصر خلال سنوات الدراسة. الشخص المتعلم قادر على تحسين دخله بوسائل شريفة وعدم اللجوء إلى الرشوة والوسائل غير المشروعة لتحقيق ذلك، حيث تتعدد أمامه الفرص والوسائل المتاحة لزيادة دخله وتوفير حياة كريمة لأفراد أسرته، فضلاً عن ذلك فإن التعليم يوسع الأفق ويجعل المواطن مضطلع على حقوقه ويعلم واجباته فيميل إلى احترام القانون حتى يأمن العقاب.
- أثر **التضخم** على غير المتوقع معنويًا وسلبيًا على الفساد في الأجل الطويل، حيث يؤدي زيادة التضخم بنسبة ١٪ إلى انخفاض مؤشر الفساد بنسبة ٠.٠٢٪ عند مستوى معنوية ٥٪، مما يتعارض مع فرض الدراسة الثالث.
- تؤدي زيادة **حجم الحكومة** بنسبة ١٪ إلى زيادة مستوى الفساد بنسبة ٠.٥٩٪ عند مستوى معنوية ٥٪ في الأجل الطويل كما هو متوقع وتم تأييده في الدراسات التطبيقية المختلفة (Abdelbaki, 2017; Sheikh, et al., 2017; Cariolle, 2018)، وتؤيد هذه النتيجة فرض الدراسة الرابع. غالبًا ما يرتبط الإنفاق الحكومي بعدم كفاءة تخصيص الموارد وارتفاع معدل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، مما يخدم الفساد بكل مستوياته. كما يرتبط الإنفاق الحكومي غالبًا بالمشروعات الكبيرة مثل مشروعات البنية التحتية التي ترتبط في معظم دول العالم بارتفاع الربحية وزيادة معدلات الفساد.

- بينت الدراسة الأثر الإيجابي لتعاملاتنا مع الخارج من خلال **المساعدات الإنمائية** أو **التجارة الخارجية** أو **الاستثمار الاجنبي المباشر** على الفساد.
- سجلت **المساعدات الإنمائية** أثرًا معنويًا إيجابيًا على الفساد في الأجل القصير عند مستوى معنوية ٥٪، حيث إن زيادة المساعدات الإنمائية بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الفساد بحوالي ٠.٠٢٪، وعادة ما تزداد عمليات الفساد أثناء صرف وتوجيه تلك المساعدات الإنمائية، حيث يتم اختلاس جزء من هذه الموارد الأجنبية والمحلية، ولذا تسهم هذه المساعدات في زيادة مستوى الفساد بتلك المجتمعات، الأمر الذي يؤيد الفرض الخامس للدراسة، إلا أن هذا الأثر جاء غير معنوي على الفساد في الأجل الطويل.
- تؤدي زيادة **الانفتاح التجاري بنسبة** ١٪ إلى زيادة مستوى الفساد بحوالي ٠.٢٥٪ في الأجل الطويل، ٠.٣٠٪ في الأجل القصير عند مستوى معنوية ٥٪ مما يؤيد الفرضية السادسة للدراسة. ففي ظل عدم وجود نظام مؤسسي كفء بالدولة، ترتبط زيادة الصادرات والواردات بالفساد من خلال تسهيل صادرات شركات معينة أو تمييز الواردات القادمة من بلاد محددة، مما يزيد الفساد في النهاية بزيادة حجم التجارة.
- تؤدي زيادة **الاستثمار الأجنبي المباشر** بنسبة ١٪ إلى زيادة مستوى الفساد بحوالي ٠.٠٦٪ في الأجل الطويل عند مستوى معنوية ١٠٪ فقط وذلك نظرًا لانخفاض أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نسبة إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي بها، مما يؤيد الفرضية السادسة للدراسة. تؤدي زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة الفساد فقط في ظل الأنظمة المتساهلة، حيث يدفع المستثمر الأجنبي الرشوة من أجل السيطرة على السوق في الاقتصاد المحلي ثم يسترد هذه التكلفة لاحقًا من خلال ارتفاع الأسعار.

ولذا يجب مراجعة وإحكام الرقابة على تعاملاتنا مع الخارج ووضع معايير واضحة وموحدة لهذه التعاملات حتى لا تصنف أنظمة الدولة بالأنظمة المتساهلة ذات المؤسسات الهشة المتميزة بغياب الرقابة والقوانين المطبقة بحزم، وذلك كله من أجل تعظيم الاستفادة من تعاملاتنا مع الخارج مع تدنية عمليات الفساد والاحتيال الناتج عن هذه التعاملات.

### ٤ –٤: الاختبارات القياسية للنموذج المقدر (Econometric tests)

توضح نتائج الاختبارات القياسية لنموذج الفساد السابق تقديره كما هو موضح **بالجدول رقم (٥)**، ومن ثم مدى صلاحية الاختبارات الإحصائية في التعبير عن معنوية المعلمات المقدرة، أن بواقي الانحدار لا تعاني من الارتباط الذاتي من درجات أعلى من الأولى، وأن لها توزيع معتدل وتباين ثابت، ولا توجد أخطاء في

تعيين النموذج عند مستوى معنوية ٥٪. كما أن النموذج يتمتع بالاستقرار الهيكلي وفقاً لاختبار CUSUM واختبار CUSUMQ (Brown, et al., 1975)، كما يتضح من **الشكل رقم (٢) م.**

**جدول رقم (٥): نتائج الاختبارات القياسية لنموذج ARDL**

| الاختبار | إحصائية | |
|---|---|---|
| **الارتباط الذاتي**<br>**Breusch-Godfrey LM test** | **F-statistic** | **1.073**<br>**(0.392)** |
| **التوزيع الطبيعي**<br>**Jarque-Bera** | **Jarque-Bera** | **3.163**<br>**(0.206)** |
| **عدم ثبات التباين**<br>**Breusch-Pagan-Godfrey** | **F-statistic** | **0.227**<br>**(0.993)** |
| **أخطاء تعيين النموذج**<br>**Ramsey RESET test** | **F-statistic** | **0.0003**<br>**(0.987)** |

**المصدر:** إعداد الباحث باستخدام البرنامج الإحصائي EViews. الأرقام ما بين القوسين تعبر عن معنوية الإحصاءات المقدرة.

### ٤ –٥: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر (Diagnostic tests)

يقوم الباحث في هذا الجزء باختبار العلاقة بين مؤشر الفساد ومحدداته المختلفة من خلال تقدير أربعة نماذج مختلفة – بخلاف النموذج الأصلي المقدر في القسم السابق– قائمة على عدة افتراضات مختلفة عن شكل النموذج الرياضي وعدد فترات التباطؤ المدرجة والمؤشرات المستخدمة في قياس المتغير التابع، والمتغيرات التفسيرية التي يتم إدراجها بالنموذج، وذلك للحكم على مدى استقرار ومصداقية المعلمات المقدرة وفقًا للافتراضات المختلفة.

يعرض **الجدول رقم (٦)** نتائج الأجل الطويل للنماذج المختلفة، فبينما اتبعت النماذج الثلاثة الأولى الشكل الرياضي الخطي، أتبع النموذج الرابع الشكل اللوغاريتمي المزدوج، وبينما افترضت النماذج الأربع فترتين تباطؤ كحد أقصى، افترض النموذج الأصلي (جدول ٤) فترة تباطؤ واحدة، وبينما استخدمت جميع النماذج معدل النمو الاقتصادي كمؤشر للمتغير التابع، استخدم النموذج الرابع الناتج المحلي الإجمالي (كقيمة مطلقة بالأسعار الثابتة) كمقياس له. وأخيرًا تم حذف بعض المتغيرات التفسيرية من بعض النماذج، حيث تم حذف الاستثمار الأجنبي المباشر من النموذج الثاني، وحذف التضخم من النموذج الثالث، وتم حذفهما معًا من النموذج الأول، بينما تم حذف كل من معدل الانفاق على التعليم والمساعدات الإنمائية من النموذج الرابع.

ويتضح من نتائج النماذج المقدرة، استقرار المعلمات المقدرة، حيث أتت إشارات المعلمات المقدرة ومعنويتها دائمًا واحدة وقيمتها متقاربة في الحالات القابلة للمقارنة (لها نفس الشكل الرياضي) كما يتضح من الجدول رقم (٦). مع اختلاف وحيد بين نتائج جدول ٥ ونتائج النموذج الأصلي (جدول ٤) وهو أن معامل متغير المساعدات الإنمائية جاء سالبًا ومعنويًا في الأجل الطويل في حالة استخدام النماذج الخطية، بينما جاء سلبًا، ولكنه غير معنويًا في ظل الدوال اللوغاريتمية المزدوجة.

**جدول رقم (٦): تقدير علاقات الأجل الطويل للنماذج المختلفة (١٩٩٦ – ٢٠٢٠)**

| المتغيرات | النموذج الأول ARDL (2,2,2,2,2,2) انحدار خطي | النموذج الثاني ARDL (2,2,2,2,2,2,1) انحدار خطي | النموذج الثالث ARDL (2,2,2,2,1,1,2) انحدار خطي | النموذج الرابع ARDL (2, 1, 1, 0, 2, 1) علاقة لوغاريتمية مزدوجة |
|---|---|---|---|---|
| GDPG | 5.737*** [5.992] | 4.921*** [8.593] | 4.959*** [4.921] | 0.334*** [5.967] |
| EDUR | -113.874*** [-6.207] | -101.580*** [-11.039] | -111.521*** [-5.188] | - |
| INF | - | -0.051 [-0.463] | - | -0.128** [-4.459] |
| GZR | 2.199** [3.911] | 1.822** [5.573] | 2.138** [3.289] | 0.246*** [3.512] |
| ODAR | -5.501*** [-7.235] | -5.399*** [-9.729] | -4.724*** [-7.578] | - |
| TR | 0.107** [3.345] | 0.134** [3.889] | 0.156** [4.448] | 0.099** [2.862] |
| FDI | - | - | -1.41x10-9 [-0.827] | 0.041** [4.325] |
| $R^2$ | 0.988 | 0.996 | 0.992 | 0.90 |

**المصدر:** إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews. تعبر *** عن أن المعلمة المقدرة معنوية عند ١٪، ** معنوية عند ٥٪، * معنوية عند ١٠٪.

## ٥: النتائج والتوصيات والبحوث المستقبلية

بينما تهتم معظم الأبحاث المفسرة لظاهرة الفساد بالأسباب السياسية والمؤسسية والاجتماعية والثقافية له، يهدف هذا البحث إلى تحديد الأسباب الاقتصادية الرئيسة للفساد في الاقتصاد المصري وتحديد الأهمية النسبية لكل منها خلال العقود الثلاثة الماضية، وذلك من أجل تقديم مجموعة من التوصيات بهدف مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية واتخاذ الوسائل والإجراءات الملائمة للحد من الفساد بالمجتمع المصري بناءً على أسس علمية سليمة في كل من الأجل القصير والأجل الطويل. ولتحقيق هذا الهدف استخدم البحث منهج التكامل المشترك (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM).

**٥-١: تتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي**

١. بالرغم من جهود الدولة الواضحة في محاربة الفساد والمتمثلة في تبني مجموعة من السياسات الجديدة لمكافحة الفساد، مثل المرحلة الأولى من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٤، ثم إطلاق المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد عام ٢٠١٩، تلتها المرحلة الثالثة في مارس ٢٠٢٣ للتنفيذ خلال الفترة (٢٠٢٣-٢٠٣٠)، إلا أن النتائج جاءت مخيبة للآمال والتوقعات، حيث استمر مؤشر الفساد في الارتفاع خلال فترة الدراسة بمتوسط ٠.٦٪ سنويًا، لتحتل مصر بذلك المرتبة الثانية عشر من أصل ١٨ دولة بمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٢٠ وفقًا لمؤشر الرتب المئوية للفساد الذي بلغ ٧٧ نقطة في مصر وهو أعلى من متوسط الفساد في المنطقة – ٦١ نقطة – عن العام ذاته.

٢. ترتبط زيادة النمو الاقتصادي في مصر بزيادة الفساد نظرًا لطبيعة النمو الاقتصادي في مصر ومعظم الدول النامية، لاسيما الفقيرة منها. واقعيًا يرتبط البدء في أي مشروع تنموي بقدر كبير من الفساد من خلال ارتفاع معدل الرشاوي المدفوعة من أجل بدأ تنفيذ المشروع، أو من خلال عمل مشروعات تنموية غير مناسبة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة بشكل غير كفء وغير أمثل.

٣. إن التعليم هو أهم العوامل التي تؤدي إلى محاربة الفساد في مصر سواء في الأجل القصير أو الأجل الطويل، حيث يتمكن الشخص المتعلم من زيادة دخله وتوفير حياة كريمة لأفراد أسرته بوسائل مشروعة، ومن ثم يخلق التعليم مواطنًا يدرك حقوقه وواجباته ويحترم القانون ومؤسسات الدولة.

٤. إن زيادة حجم الحكومة يؤدي إلى زيادة الفساد في مصر، حيث يرتبط الإنفاق الحكومي بعدم كفاءة تخصيص الموارد وارتفاع معدل البيروقراطية والتعقيدات الإدارية، مما يخدم الفساد بكل مستوياته.

٥. إن تعاملاتنا مع الخارج سواء من خلال مساعدات إنمائية أو انفتاح تجاري من خلال زيادة الصادرات والواردات أو الاستثمار الأجنبي المباشر قد ارتبط بزيادة معدلات الفساد.

- حيث جاء أثر المساعدات الإنمائية كما هو متوقع محفز للفساد في مصر في الأجل القصير ولاسيما أثناء صرف وتوجيه تلك المساعدات بالدول النامية الممنوحة نظرًا لأن هذه المساعدات لا تصل بشكل كامل إلى الشرائح الفقيرة كما هو مخطط لها من جهة الدول المانحة، ولذا تسهم هذه المساعدات في زيادة مستوى الفساد بتلك المجتمعات.
- يوجد أثر إيجابي معنوي للانفتاح التجاري متمثلاً في زيادة قيمة كل من الصادرات والواردات على الفساد، من خلال تسهيل صادرات شركات معينة أو تمييز الواردات القادمة من جهات

محددة، مما يزيد الفساد في النهاية بزيادة حجم التجارة. ويدل ذلك على سوء وعدم كفاءة النظام المؤسسي السائد في مصر.

- وأخيرًا جاء أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفًا ومعنوينًا في الأجل الطويل عند مستوى معنوية ١٠٪، حيث يدفع المستثمر الأجنبي الرشوة من أجل السيطرة على السوق في الاقتصاد المحلي ثم يسترد هذه الأموال المدفوعة لاحقًا من خلال ارتفاع الأسعار.

**٥-٢: في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج، تتمثل أهم التوصيات التي تسهم في الحد من الفساد في مصر فيما يلي:**

١. الاهتمام بالشمول المالي والعمل على تحويل كافة المعاملات إلى شكل آلي، مما يقلل التعاملات مع الموظفين، ومن ثم تقليل احتمالية دفع الرشاوي لتسيير الأمور والحصول على حق الغير.

٢. دعم الرقابة الإدارية وجهاز مكافحة الفساد وتذليل كافة العقبات التي تواجههم من أجل القيام بدورهم على أفضل وجه مع تركيز الجهود على الفساد الكبير.

٣. الاهتمام بالتعليم على كافة المستويات وتوجيه نسبة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على التعليم كمًا وكيفًا مع اعتباره أولوية من أولويات المرحلة القادمة لضمان تنمية اقتصادية واجتماعية مقترنة بأقل قدر من الفساد، حيث أثبتت الدراسات التطبيقية أن دول العالم الأقل فسادًا هي الدول التي يزيد فيها الإنفاق على التعليم والصحة كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي والعكس صحيح (UN development programme, 2022).

٤. تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، قد يكون ذلك من خلال التوجه نحو خصخصة المشروعات العامة وهو توجه الدولة الآن في هذه المرحلة من الإصلاح الاقتصادي كتوجيه أساسي لصندوق النقد الدولي من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد القومي، مع ضرورة الاستفادة من تجربة الخصخصة التي مرت بها مصر والمصاحبة للإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١. فكان الهدف آنذاك هو خصخصة وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، ولكن التطبيق صاحبه عديد من المشكلات والتعقيدات لم تستطع الدولة تخطيها، مما أدى إلى فشل برنامج الخصخصة، بل وارتبط بقدر كبير من الفساد وزيادة عدم عدالة توزيع الموارد. ومن ثم فإن الهدف من عمليات الخصخصة لا ينبغي أن يقتصر فقط على تحصيل موارد مالية إضافية وعاجلة للحكومة، بل ترسيخ لدور وقيادة القطاع الخاص للأنشطة الاقتصادية في المدى الطويل. الأمر الذي يتطلب بالضرورة وضع القواعد والقوانين التي تضمن المنافسة

العادلة للقطاع الخاص قبل تكليفه بتولي مشـــاريع وأنشـــطة القطاع العام، هذا جنبًا إلى جنب مع متابعة التنفيذ بصـورة دقيقة لضـمان نقل ملكية وإدارة المشـروعات العامة لرفع كفاءة المشـروع الإنتاجي وتحويل ملكيته أو إدارته إلى الجهة الأفضل وليس للجهة ذات النفوذ والمصالح.

٥. ضرورة توخي الحذر في تعاملاتنا الخارجية باختلاف أشكالها لضمان تعظيم استفادتنا من هذه التعاملات، وقد يساعد على تحقيق ذلك تبسيط الإجراءات الإدارية ومراعاة الشفافية والوضوح فيها وتحديدها مسبقًا مع الاستقرار في قوانين الاستثمار والضرائب والتعريفات الجمركية المفروضة على السلع المستوردة ولاسيما في ظل أزمة فجوة التمويل الخارجي ونقص الاحتياطي التي تمر بها مصر الآن.

**٥ – ٣: البحوث المستقبلية:**

من البحوث التي يمكن تناولها مستقبلاً في هذا المجال هو أثر الفساد على بعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية، مثل: الاستثمار، والادخار، وتوزيع الدخل، والفقر، وعدم الاستقرار الاقتصادي. وتناول أثر الفساد على النمو الاقتصادي في الدول العربية أو دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما يمكن دراسة الاختلاف في أسباب الفساد بين الدول النامية والدول المتقدمة. وكذلك تناول أبحاث تتعلق بدراسة العلاقات الكمية والسببية بين الفساد وسوء توزيع الدخل، والفقر، والبطالة، سواء على مستوى دولة واحدة أو مجموعة من الدول.

## قائمة المراجع


Abdelbaki, H. H. (2017). Investigation of Economic Determinants of Corruption in Egypt under Mubarak Regime. ***International Research Journal of Finance and Economics***, (160).

Abdelkader H. E. M. (2015), "Political Instability, Uncertainty and Democracy and Economic Growth in Egypt", ***Working Paper 953***, The Economic Research Forum (ERF), Egypt.

Abdel-Latif H., Elgohari H. & Mohamed A. (2018), ***Corruption, political instability and growth: Evidence from the Arab Spring***, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3240211.

Adela S., Bernard D. & Perseta G. (2014), "Corruption Impact on Economic Growth: An Empirical Analysis", ***Journal of Economic Development***, Vol. 6, No. 2, PP. 57-77.

Adenike E. T. (2013), "An Econometric Analysis of The Impact of Corruption on Economic Growth in Nigeria**", *Journal of Business Management and Economics***, Vol. 4, No. 3, PP. 54-65.

Ahmed M. U.& Pulok M. H. (2013), "The Role of Political Stability on Economic Performance: The Case of Bangladesh", ***Journal of Economic Cooperation and Development,*** Vol. 34, No. 3, PP. 61-100.

Aisen A. & Veiga F. J. (2010), "How Does Political Instability Affect Economic Growth?" ***IMF Working Paper,*** Middle East and Central Asia Department.

Alsarhan, A. A. (2019). Determinants of Corruption in Middle East Countries: Evidence from Panel Data. ***International Journal of Economic Behaviour and Organization***, 7(4), 57-63.

Ata, A. Y., & Arvas, M. A. (2011). Determinants of Economic Corruption: A Cross-Country Data Analysis. ***International Journal of Business and Social Science***, 2(13), 161-169.

Bhaskara R. B., Artur T. & Chaitanya V. K. (2008), ***Growth Effects of a Comprehensive Measure of Globalization with Country Specific Time Series Data,*** Munich Personal RePEc Archive (MPRA).

Braun, M., & Di Tella, R. (2004). Inflation, Inflation Variability, And Corruption. ***Economics & Politics***, 16(1), 77-100.

Brown R. L., Durbin J. & Evans J. M. (1975), 'Techniques for Testing the Constancy of Regression Relationships over Time', ***Journal of the Royal Statistical Society***, 37: 149-192.

Cariolle, J. (2018). Insights from a Multi-Level Analysis of Corruption Determinants in Developing and Transition Countries. Available at SSRN 3135314.

Daniela V., Danut J. & Carmen P. (2011), "Determinants of *Corruption* in Romania and its Impact on Economic Growth", ***Analele Stiintifice ale Universitatii "Alexandru Ioan Cuza" din Iasi - Stiinte Economice***, vol. 2011SE, PP. 225-233.

Deyshappriya N. P. R. (2016), "Do Corruption and Peace Affect Economic Growth? Evidences From The Cross-Country Analysis", ***Journal of Social and Economic Development,*** Vol. 17, Issue 2, PP. 135-147.

Dimitraki O. (2010), "Political Instability and Economic Growth in Western Europe: A Causality Analysis for 55 Years", ***Conference Name: 3rd PHD Conference in Economics 2010***, Brunel University, West London UK.

Elbargathi K. & Al-Assaf G. (2019), "The Impact of Political Instability on the Economic Growth: An Empirical Analysis for the Case of Selected Arab Countries", ***International Journal of Business and Economics Research***, Vol. 8, No. 1, pp. 14-22.

Frechette, G. R. (2006). Panel Data Analysis of The Time-Varying Determinants of Corruption.

Ghalwash T. (2014), "Corruption and Economic Growth: Evidence from Egypt", ***Modern Economy***, Vol. 5, PP. 1001-1009.

Ghaniy, N., & Hastiadi, F. F. (2017). Political, Social and Economic Determinants of Corruption. ***International Journal of Economics and Financial Issues***, 7(4), 144-149.

Ghoneim A. F. & Ezzat A. M. (2016), "Growth and Corruption in Arab Countries: What Type of Relationship Connects Them?", ***Journal of Economics and International Finance***, Vol. 8, No. 5, PP. 44-55.

Huynh K. P. & Jacho-Chavez D. T. (2009), "Growth and Governance: A Nonparametric Analysis", ***Journal of Comparative Economics***, No. 37, PP 121–143.

Jalal K. & Mustapha M. (2016), "Corruption Impacts on Growth and Development of the Moroccan Society", ***Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF)***, Volu. 7, Iss. 1., PP. 20-31.

Kaufmann D. & Kraay A. (2010), "The Worldwide Governance Indicators: Methodology and Analytical Issues", ***World Bank Policy Research,*** Working Paper, No. 5430, WB- Development Research Group (DECRG).

Larraín B, F., & Tavares, J. (2004). Does Foreign Direct Investment Decrease Corruption? Cuadernos De Economía, 41(123), 199-215.

Lazreg, M., & Mohammed, K. S. (2019). Corruption and Democracy in Middle East and North Africa Countries: Dynamic Generalized Method of Moments. ***International Journal of Economics and Financial Issues***, 9(1), 60.

Mashal A. M. (2011), "Corruption and Resource Allocation Distortion for "ESCWA" Countries", ***International Journal of Economics and Management Sciences***, Vol. 1, No. 4, PP. 71-83.

Neeman, Z., Paserman, M. D., & Simhon, A. (2008). Corruption and Openness. The BE Journal of Economic Analysis & Policy, 8(1).

Oni T. O. & Awe O. O. (2012), "Empirical Nexus between Corruption and Economic Growth (GDP): A Cross Country Econometric Analysis", ***International Journal of Scientific and Research Publications,*** Vol. 2, Iss. 8.

Pesaran, M.H., Shin, Y. & Smith, R.J. (2001), 'Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships', Journal of Applied Econometrics, 16(3): 289-326.

Sheikh, M.R., Ali, S. W., Ali, N. A., & Ishrat, S. S. (2017). An Empirical Analysis of Socio-Economic Determinants of Corruption in SAARC Countries Through the Lens of Rent-Seeking Model, With Islamic Suggestions. Al-Qalam. Vol 22. No 2. An Empirical Analysis of Socio-Economic.

Tachiwou A. M. (2014), "Corruption and Economic Development in West African Economic and Monetary Union (UEMOA)", ***Journal of US-China Public Administration***, Vol. 11, No. 6, PP.522-531.

Thompson T. & Shah A. (2005), ***Transparency International's Corruption Perceptions Index: Whose Perceptions Are They Anyway?*** Available online: ttps://www.google.com.eg/.

Touati, K. (2014). Determinants of Economic Corruption in the Arab countries: Dangers and Remedies. Journal of Economics Studies and Research, 2014.

UN Development Programme. (2022), available online at: https://undp.medium.com/the-cost-of-corruption-a827306696fb.

UNDP (2002), ***Egypt Human Development Report 2001/2002,*** executed by: United Nations Development Programme (UNDP), and The Institute of National Planning (INP), Egypt, http://www.undp.org.eg.

Vazakidis A. & Adamopoulos A. (2010), "A Causal Relationship Between Financial Market Development and Economic Growth", ***American Journal of Applied Sciences***, Vol. 7, PP. 575-583.

World Bank (2022), ***World Development Indicators (WDI),*** online at: http://data.worldbank.org/.

World Bank, (2022), ***The Worldwide Governance Indicators (WGI***), http://info.worldbank.org/governance/wgi/resources.htm.

العربي، نبيل صلاح، نجا، علي عبد الوهاب (٢٠٠٥)،"الفساد في المنطقة العربية"، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة – جامعة الإسكندرية، تحت عنوان: ***حوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والاقتصادية***، في الفترة ٨ – ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥.

نجا، علي عبد الوهاب (٢٠١٧)، " أثر الفساد وعدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (١٩٩٠– ٢٠١٥) دراسة تحليلية قياسية"، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية، تحت عنوان: ***دور الدولة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحديات السياسية والاقتصادية الراهنة.***

علام، عبد الله فيصل (٢٠٢٢)، "تقييم سياسات مكافحة الفساد في مصر منذ 2014 م"، ***مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية***، جامعة القاهرة، المجلد ٢٣، العدد ٣ – الرقم المسلسل للعدد ٩٢: ١٨٣–٢١٠.

عمارة، أميرة محمد (٢٠١٢)، "دور التعليم في مكافحة الفساد في الدول النامية"، **مجلة بحوث اقتصادية عربية**، مجلد ١٩، عدد ٥٧–٥٨: ٨٥ – ١١٨.

محمد، هدى عبد الحميد علي (٢٠٠٩)، "الفساد والتضخم"، ***مجلة مصر المعاصرة***، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، مجلد ١٠٠, عدد ٤٩٣: ٢٨٣ – ٣٢٠.

نصير، شيرين عادل (٢٠١٦)، "محددات البطالة في مصر خلال الفترة (١٩٧٣– ٢٠١٣): دراسة تحليلية قياسية"، ***مجلة بحوث اقتصادية عربية***، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد ٢٢–٢٣، العدد ٧٤–٧٥: ٨٥–١١٨.

## الملاحق

**جدول رقم (١) م الدراسات السابقة**

| أسم الباحث / سنة النشر | عنوان البحث / مكانه / فترته | المتغيرات / أسلوب القياس المستخدم | النتائج |
|---|---|---|---|
| Abdel-Latif, Elgohari &Mohamed, 2018 | الفساد، عدم الاستقرار السياسي والنمو: دليل من دول الربيع العربي/ ١٤٠ دولة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٧ | الفساد، عدم الاستقرار السياسي، النمو الاقتصادي/ نموج متجه الانحدار الذاتي للسلاسل القطاعية ( Panel VAR) | وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين متغيرات النموذج: الفساد والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي. ارتفاع مستوى الفساد يؤدي إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وعدم كفاءة المؤسسات. كما أن جودة وقوة مؤسسات الدولة تقود إلى مزيد من النمو والحد من الفساد. وأخيرًا ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي تدعم كفاءة المؤسسات وتحارب الفساد. |
| Ata & Arvas, 2011 | المحددات الاقتصادية للفساد: تحليل البيانات عبر الدول / في ٢٥ دولة أوروبية خلال الفترة (٢٠٠٤ -٢٠٠٧). | مستوى الفساد، التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التضخم، الحرية الاقتصادية، توزيع الدخل / الانحدار المقيد (TOBIT). | أن كل من: مستوى التنمية الاقتصادية، والحرية الاقتصادية، كان لهما تأثير سلبي على الفساد بالمجتمع، بينما كل من معدل التضخم، وسوء توزيع الدخل كان لهما تأثير إيجابي على الفساد، وأن النمو الاقتصادي كان له تأثير سلبي، ولكنه غير معنوي إحصائياً. |
| Touati, 2014 | المحددات الاقتصادية للفساد في الدول العربية: المخاطر والعلاج / في ٢١ دولة عربية خلال الفترة (٢٠٠٥ -٢٠١٠). | مستوى الفساد، التنمية البشرية، الحرية الاقتصادية، التضخم / تحليل الانحدار باستخدام (Panel Data). | أن كل من مستوى التنمية البشرية والحرية الاقتصادية كان لهما تأثير سلبي على الفساد، بينما التضخم كان له تأثير إيجابي على الفساد. |
| Ghaniy & Hastiadi, 2017 | المحددات السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفساد / في ٩٢ دولة نصفهم دول نامية ونصفهم دول متقدمة في عام ٢٠١٤. | مستوى الفساد، النمو الاقتصادي، الحرية الاقتصادية، مستوى التعليم، توزيع الدخل، الديموقراطية، الاستقرار السياسي، الدين / الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). | أن كل من: النمو الاقتصاد، والحرية الاقتصادية، والتعليم، والديمقراطية، والتدين لهم تأثير سلبي على الفساد، بينما عدم عدالة توزيع الدخل، والاستقرار السياسي كان لهما تأثير إيجابي على الفساد. ولكنه يوجد اختلاف في الأهمية النسبية لهذه المتغيرات فيما بين الدول النامية والدول المتقدمة. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Abdelbaki, 2017 | التحقق من المحددات الاقتصادية للفساد في مصر في ظل نظام مبارك / خلال الفترة (١٩٨١ -٢٠١٠) | مستوى الفساد، النمو الاقتصادي، مستوى التنمية الاقتصادية، حجم الحكومة، العولمة، التعليم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرية المالية / أسلوب التكامل المشترك باستخدام نموذجي (ARDL)، (ECM). | أن التعليم، والاستثمار الأجنبي المباشر كان لهما تأثير سلبي على الفساد، بينما العولمة وحجم الحكومة كان لهما تأثير إيجابي على الفساد، والمتغيرات الأخرى كانت غير معنوية إحصائياً، ولذا يجب الحد من الفساد من خلال الاهتمام بالتعليم كماً ونوعاً والحد من التدخل الحكومي وتحسين مناخ الاستثمار. |
| Sheikh, et al., 2017 | تحليل تجريبي للمحددات الاجتماعية والاقتصادية للفساد في دول جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) من خلال نموذج البحث عن الريع مع الاقتراحات الإسلامية / (١٩٩٥ – ٢٠١٦). | مستوى الفساد، مستوى التعليم، العولمة الاجتماعية، الضرائب، التضخم، حجم الحكومة، معدل نمو الناتج المحلي، مساعدات التنمية الرسمية / نموذجي (ARDL)، (ECM). | أن كل من: مستوى التعليم، والعولمة الاجتماعية، ومعدل نمو الناتج المحلي كان لهم تأثير سلبي على الفساد، بينما كل من: حجم الحكومة، والضرائب، والتضخم، ومساعدات التنمية كان لهم تأثير إيجابي على الفساد بالمجتمع. |
| Cariolle, 2018 | محددات الفساد في الاقتصاديات النامية التي تمر بمرحلة انتقالية: تحليل متعدد المستويات / عينة من ٣٤.٣٥٨ شركة من حيث الرشوة في ٧٧ دولة نامية، خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠١٢). | مستوى الفساد، مستوى التنمية الاقتصادية، مستوى التنمية البشرية، حجم الحكومة، الانفتاح التجاري، الديمقراطية / نموذج انحدار (OLS) متعدد المستويات. | أن كل من التنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية مقاسة بمعدل الالتحاق بالمدارس الابتدائي، والانفتاح التجاري، والديمقراطية، وزيادة الإيرادات الضريبية كان لهم تأثير سلبي على الفساد. بينما التنمية البشرية مقاسة من خلال معدل الخصوبة وزيادة حجم السكان، وزيادة الإنفاق الحكومي كان لهم تأثير إيجابي على الفساد. |
| Borlea, et al., 2019 | المحددات السلوكية للفساد: مسح عبر الدول / في ١٤٨ دولة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤). | مستوى الفساد، الثقافة، المعنويات الضريبية، الثقة في الحكم، الدين، السعادة / الانحدار المتعدد وتحليل (ANOVA). | تفسر العوامل السلوكية نسبة كبيرة من مستوى الفساد بالمجتمع، حيث تؤثر الثقافة على الفساد وبخاصة على المدى الطويل، كما أن مستوى أقل في كل من: الثقة في الحكم والحكومة، والمعنويات الضريبية، والسعادة يزيد من مستوى الفساد، كما توجد علاقة إيجابية بين التدين ومستوى الفساد. |

| | | | |
|---|---|---|---|
| Lazreg & Mohammed, 2019 | الفساد والديمقراطية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: تحليل ديناميكي باستخدام نموذج (GMM) / في ١٣ دولة خلال الفترة (١٩٨٤ – ٢٠١٣). | مستوى الفساد، مستوى الديمقراطية، نصيب الفرد من الناتج المحلي، حجم الحكومة، سيادة القانون، الدين، مستوى التعليم، الحرية الاقتصادية، البيروقراطية / نموذج (GMM). | توجد علاقة إيجابية بين الديمقراطية والفساد، وأن تأثير الديمقراطية على الفساد (٠.٥٣) كان أكبر مقارنة بتأثير الفساد على الديمقراطية (٠.٤٦). كما أن كل من: الحرية الاقتصادية، وحجم الحكومة، والتدين كان لهم تأثير سلبي على الفساد، بينما نصيب الفرد من الناتج المحلي، والبيروقراطية، وسيادة القانون كان لهم تأثير إيجابي على الفساد. |
| Alsarhan, 2019 | محددات الفساد في دول الشرق الأوسط: دليل من خلال بيانات مقطعية / خلال الفترة (٢٠١٢– ٢٠١٨) | المتغيرات الاقتصادية هي: نمو الناتج المحلي، نصيب الفرد من الناتج المحلي، التضخم، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، الحرية الاقتصادية. المتغيرات غير الاقتصادية هي: الديمقراطية، مستوى التعليم، حرية الإنسان، قوة عمل النساء، التنمية البشرية، السكان / تحليل الانحدار باستخدام (Panel Data). | يوضح نموذج المتغيرات الاقتصادية أن كل من مستوى الحرية الاقتصادية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي، والاستثمار الأجنبي المباشر لهم تأثير سلبي على الفساد، بينما التضخم كان له تأثير إيجابي على الفساد. ويوضح نموذج المتغيرات غير الاقتصادية أن مستوى التعليم، والتنمية البشرية لهما تأثير سلبي على الفساد، بينما مستوى الديمقراطية، والحرية والسكان لهم تأثير إيجابي على الفساد. وباقي المتغيرات كانت غير معنوية إحصائياً. |
| Picon & Belhm, 2019 | هل تختلف محددات الفساد في الدول ذات المستويات المختلفة في مستوى الفساد: تحليل الانحدار الكمي عبر الدول / بيانات مقطعية لعام ٢٠١٨ في ١٧٠ دولة. | مستوى الفساد، النمو الاقتصادي، الديمقراطية، الحرية الاقتصادية، حجم الحكومة، الدين، الاستعمار البريطاني / الانحدار بطريقة المربعات الصغرى (OLS). | أكدت النتائج اختلاف محددات الفساد فعلاً بالدول ذات المستويات المختلفة في مستوى الفساد، حيث إن حجم الحكومة تؤثر فقط بالدول الأكثر والأقل فساداً، وأن نسبة السكان البروتستانت تؤثر في الدول الأقل ومتوسطة الفساد، بينما متوسط نصيب الفرد من الناتج، والديمقراطية والحرية الاقتصادية تؤثر عند كافة مستويات الفساد، وأن الاستعمار البريطاني غير مؤثر على مستوى الفساد. |
| Shakeel & et al., 2020 | علاقة الفساد مع الدخل والتضخم وسوء توزيع الدخل في باكستان / | مستوى الفساد، مستوى الدخل، التضخم، سوء توزيع الدخل / نموذج (VAR) وتحليل جرانجر للسببية. | أن زيادة مستوي الدخل تقلل مستوى الفساد، بينما زيادة التضخم تؤدى لزيادة مستوى الفساد وتوجد علاقة سببية أحادة الاتجاه تؤكد تلك النتائج. بينما توجد علاقة سببية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | خلال الفترة (١٩٨٠ – ٢٠١٣). | | ثنائية الاتجاه بين سوء توزيع الدخل ومستوى الفساد وكل منهما يزيد من الأخر. |

**جدول رقم (٢)م: بيانات الدراسة، تعريفها ومصادرها**

| المتغير | القياس | مصدر البيانات |
|---|---|---|
| مؤشر الفساد COR | محسوب كمكمل لمؤشر التحكم في الفساد (control of corruption) أحد مؤشرات الحكم العالمية الستة | Worldwide Governance Indicators (WGI) |
| النمو الاقتصادي GDPG | معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقومة بالدولار (متوسط سنوي) | World Bank, 2022, World Development Indicators (WDI) |
| المساعدات الإنمائية ODAR | صافي المساعدات الإنمائية والمعونة الرسمية كنسبة من الناتج القومي الإجمالي | World Bank, 2022, World Development Indicators (WDI) |
| حجم الحكومة GZR | الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | World Bank, 2022, World Development Indicators (WDI) |
| الإنفاق على التعليم EDUR | الإنفاق على التعليم (يشمل نفقات التشغيل الجارية في التعليم، بما في ذلك الأجور والرواتب باستثناء الاستثمارات الرأسمالية في المباني والمعدات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | World Bank, 2022, World Development Indicators (WDI) |
| الانفتاح التجاري TR | إجمالي الواردات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي | World Bank, 2022, World Development Indicators (WDI) |
| التضخم INF | التضخم (أسعار المستهلكين) | World Bank, 2022, World Development Indicators (WDI) |
| الاستثمار الأجنبي المباشر FDI | الاستثمار الأجنبي المباشر (بالدولار والأسعار الثابتة) | World Bank, 2022, World Development Indicators (WDI) |

**المصدر:** إعداد الباحث.

**شكل رقم (١)م: الحجم الأمثل لفترات التباطؤ الزمني محددة باستخدام AIC**
**ARDL (1,1,1,0,1,1,1,1)**

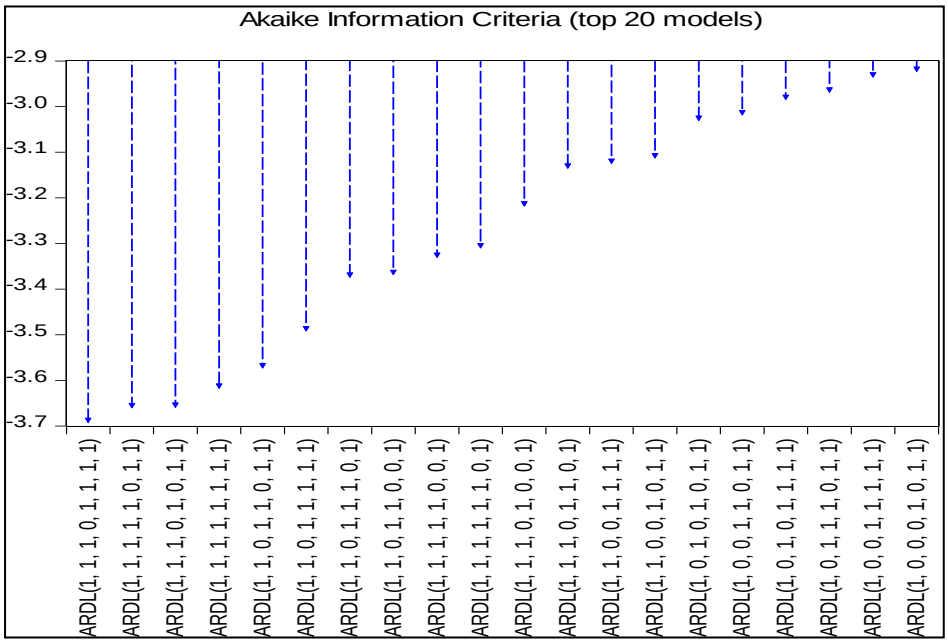


**المصدر:** إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.

**شكل رقم (٢)م: اختبارات الاستقرار الهيكلي (CUSUM)،(CUSUMSQ)**
**ARDL (1,1,1,0,1,1,1,1)**

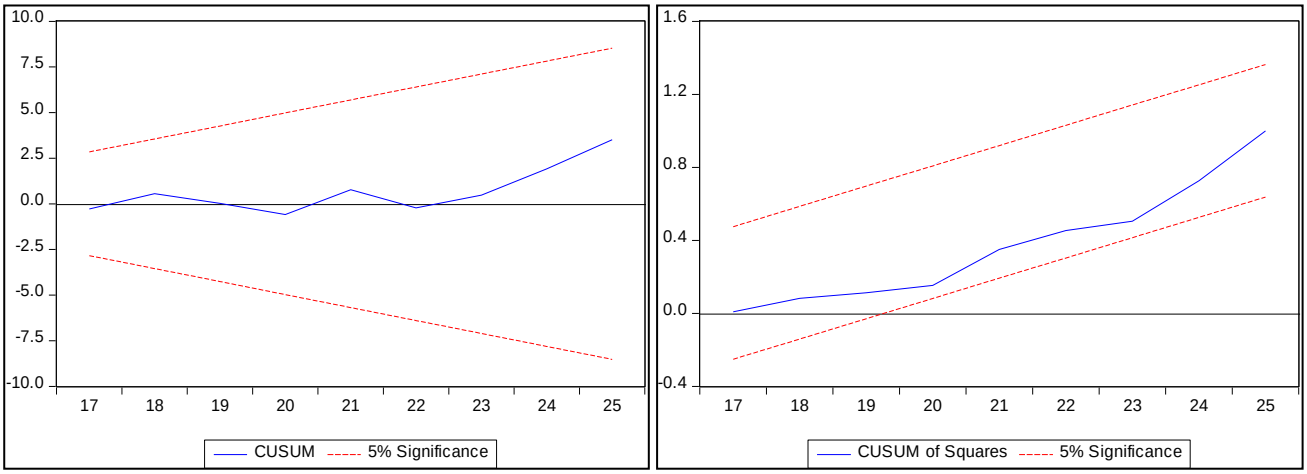


**المصدر:** إعداد الباحث باستخدام برنامج EViews.